المؤلف : سعيد عبد اللطيف فودة

عنوان الكتاب: موقف أهل السنة من الخلاف بين الغماري والسقاف

عدد الصفحات : ١٢٨

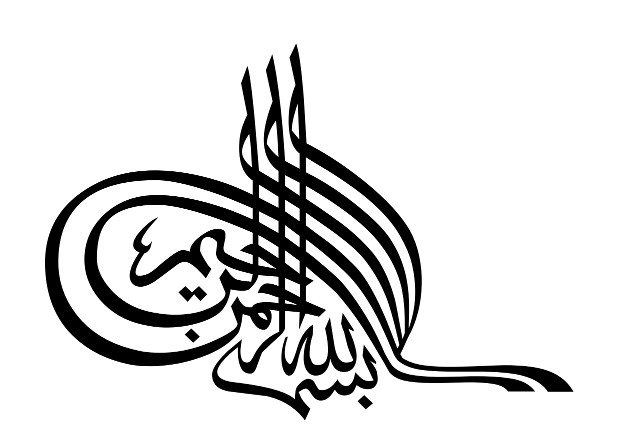
قياس القطع : ١٧×٢٤

رقم الإجازة من دائرة المطبوعات العامة: ١٤٢٦ / ٢٤/ ٥ / ٢٠٠٦

موقف أهل السنة
من الخلاف بين الغماري والسقاف

تأليف

سعيد فودة


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فلما كان حفظ الدين من أهم الضرورات، والدفاع عن حياضه من أهم المهمات، وكانت هذه الوظيفة أنيطت بالناس جميعا كل واحد بحسب قدرته وطاقته؛ فقد تميز العلماء وأهل العلم بالدفاع عن أحكام الإسلام، وحراستها عن التزييف والتحريف على أيدي الكفار الملحدين، وعلى أيدي من انحرف بقلبه عن الهدى من المسلمين، وقد اهتم العلماء المحققون على مرّ السنين ببيان أصول الدين وتوضيح فروعه، والردّ على المعتدين الزائغين.

وأهل السنة والجماعة ـ الأشاعرة والماتريدية ـ قاموا من ذلك بالنصيب الأوفى، فلقد كانوا ولا يزالون حرَّاس العقيدة الصحيحة، والمدافعين عن الفهم الحق للقرآن والسنة.

ولذلك لم يَمَلَّ المحققون من علماء أهل السنة من الردّ على المخالفين بمختلف أصنافهم وأشكالهم. ولم يعترض علماؤنا على من استفرغ شيئاً من

طاقته في سبيل الردّ على المخالفين وبيان زيغهم درءاً لسوأتهم وحفظاً للشريعة، بل إنهم اعتبروا من يقوم بهذا الدور من أعلى العلماء منزلة، وأوفاهم شرفاً، وذلك لأن مقام البيان غير مقام الردّ والجدل والنِّظار. وقد يوجد العديد من العلماء من يستطيعون البيان والشرح والتقرير، ولكن النُّظّار من العلماء هم الأقلون دائماً، وبهم يحفظ الله تعالى هذا الدين.

ولذلك اشتهر أثر العلماء الذين اهتموا بأخذ هذا الدور من الردّ على المخالفين من المتقدمين والمتأخرين، فالإمام الأشعري والباقلاني والجويني والغزالي وابن فورك والرازي والسعد التفتازاني وغيرهم من أعلام العلماء، كل واحدٍ منهم قد قام بدوره على أكمل وجه، وبذل جهده في شرح أصول الدين وفروعه بحسب وسعه، ولم يدّخر واحدٌ منهم وسعاً في الرد على المخالفين وإدحاض ما نسجوه من حجج.

فنرى هؤلاء الأئمة قد ردوا على الفلاسفة والمنحرفين عن أصول الدين، وردُّوا أيضاً على الفرق الأخرى المخالفين لأهل السنة، كالشيعة والمعتزلة والإباضية وغيرهم ممن خالف أهل الحق في أصول المسائل وفروعها.

ولهذا فإننا ما زلنا نذكر هؤلاء العظام على وجه التكريم والإجلال.

وبما قاموا به من الردّ ظهرت ملكاتهم القوية في تحقيق المسائل، وتقرير الدلائل، وضبط المعاني، وتوجيه المباني.

ولا نريد أن نطيل فنقول:

قد أخذت عهداً على نفسي أن أقوم بهذا الواجب على حسب القدرة والوسع، ولذلك اهتممت بأن أردّ على المخالفين لأصول الدين وفروعه، سواء أكانوا من المسلمين أم من الكفار. **وقد بينت في بداية كتاب الموقف أن ظهور اسم الشخص الذي نردّ عليه سوف لن يكون مانعاً لنا من نقده والجواب عن إشكالاته وبيان تهافت أقواله، وذكرنا أن المخالف لأهل الحق كلما اشتهر اسمه كان هذا أحرى بالاهتمام بالردّ عليه ونقض أقواله، لما للشهرة من أثر خادع لعوام المسلمين وكثير من طلبة العلم.**

وقد كان ممن ظهر في بداية الأمر على أنه أشعري ينصر مذهب أهل السنة والجماعة، ويدافع عن أهل الحق الشيخ حسن السقاف. وقد قام بالرد على بعض المخالفين في مجموعة من المسائل التي يحسن بعض جهاتها، بما يليق به وبهم! فاستحسن بعض المشايخ من أهل السنة صنيعه، وذكروه أول الأمر بالخير، وأثنوا على ما يقوم به، واعترض عليه الأكثر منهم من جهة أسلوبه؛ حيث إنه كان ينزل إلى درْكٍ هابط فيه، مع كثرة النصائح لتي كانت توجه إليه من المشايخ. وأشاروا عليه بترك أسلوب المغالطات الذي يتبعه حتى وإن كان يتكلم مع من خالفوا أهل السنة، من المجسمة والمشبهة.

ويبدو أنه لم يكن يُظهر حقيقة ما يعتقده في ذلك الزمان، لأسباب معينة، إذ ما أن مضت سنوات حتى صار يردُّ على مذهب أهل السنة، ويقدح في علمائهم، ويتهجم على رؤسائهم، ويستخفُّ بأقوالهم، وسوف نريك بعض

كلامه في هذه الرسالة، ونفصل في بيان ذلك في رسائل خاصة إن شاء الله تعالى.

فكان أن بدأ مخالفاته بنشر شرح للعقيدة الطحاوية عام ١٩٩٥م، أودع فيه بعض الآراء المنحرفة عن أهل السنة، وفي ذلك "الشرح"! ردود عديدة ومخالفات للطحاوي نفسه ولغيره من علماء الأمة، واستهانة بهم[١].

وقد كنت تكلمت معه حينئذ، ونصحته بأن يتأنى ويعيد النظر قبل نشر ذلك "الشرح"، ولكنه أبى وتمنع واستعصى، وادعى الاجتهاد وعدم التقليد لأحد، ودار بيني وبينه نقاش أثبتُّ له فيه في ذلك الوقت أنه لا يدري كثيراً من طرق الاستنباط، ويجهل حقيقة الأقوال، وسكت، وقد ذكرت طرفاً من ذلك النقاش في بعض رسائلي[٢]، ثم قلت له: بما أنك رفضت النصيحة والحوار،

---

(١) سوف ننشر – إن شاء الله – ردّاً مفصلاً على جميع التفردات التي أودعها حسن السقاف في ما أسماه شرحاً للطحاوية – وهو في نظرنا جرح ورد وتشنيع على متن الطحاوي، بل على سائر علماء أهل السنة، فقد خالف فيه مذهب أهل السنة - الأشاعرة والماتريدية - نفسه، وتبرأ منهم.

(٢) راجع ردنا على أمين نايف ذياب في إنكاره لعلم الله تعالى بأفعال العباد إلا بعد حصولها ووجودها، وهذا هو صاحب حسن السقاف، الذي أعلن بكل وضوح في غير مقام أما العديد من الناس **أنه هو الذي أخرج السقاف من مذهب الأشاعرة**، فلك أن تتصور مدى تمكن السقاف! إذا كان أمين نايف! هو من أثر عليه فارتد عن مذهب الأشاعرة!

فسوف لن أتأخر في الردّ عليك بإظهار بطلان أقوالك عندما تنشر مخالفاتك لأهل السنة.

وفعلاً فقد قمت بكتابة بعض التعليقات حينذاك على كتابه الذي نشره، وأوصلت له الردّ، وطلبت منه إعادة النظر مرة أخرى، فالخلاف ليس بمحمود، خصوصاً إذا لم يكن مبنياً على أصول راسخة.

ولكنه استهان بكل هذا الكلام.

فشرعت في ذلك الزمان بشرح للعقيدة الطحاوية، وعملت درساً خاصاً لمجموعة كبيرة من الإخوة وطلاب العلم، وتم تسجيل الدروس صوتياً، وقلت لهم آنذاك: إن السقاف سيزداد في الانحراف عن أهل الحق، ونحن مأمورون بالدفاع عن عقيدة أهل الحق أمام كل من يخالفها.

وصرتُ أردّ على بعض مخالفاته بأسلوب علمي وبلا تهجم ولا تحريف لكلامه، خلافا لما يفعل هو مع مخالفيه، وقد استفاد العديد من الإخوة في ذلك الوقت، فلم يتابعوا السقاف وظلوا على مذهب أهل السنة، بفضل الله تعالى.

ونشرتُ مختصراً عن شرحي على موقعنا على الإنترنت بعد ذلك بسنوات.

وكان السقاف منذ ذاك الوقت قد ألغى العديد من الدروس، ولم يعد يكتب الرسائل والكتب، وانعزل، ولم يعد له ذِكر ظاهر يُلتَفَت إليه[1].

وطلب مني آنذاك العديد من الإخوة أن لا أنشر كتاباً في الردّ عليه وأن أَكتفيَ بما فعلتُ، لئلا يكون ذلك سبباً إلى صدور العناد منه، وطريقاً يركن إليه للإصرار على مخالفته الصواب، وبعد تردّد وشدة إلحاح منهم، اكتفيت بما قمنا به وقلت: لعلّ وعسى!

وفوجئت به قبل سنتين أو ثلاث، يناقش الوهابية، على قناة فضائية، في موضوع ابن تيمية، وحرصاً على إبداء سلامة النية، طلبت من بعض الإخوة قبيل المناقشة أن يعرض على السقاف المساعدة إن احتاجها، خاصة أنني قد قمت بكتابة كتاب موسع عن مذهب ابن تيمية وأعرف مذهبه تماماً، فلم أكن أحب أن يتم الرد على ابن تيمية بصورة ضعيفة، بل بشكل علمي رصين معتمد على فهم تام لمذهبه، لا كما فعل السقاف! ولم يكن الجواب بالقبول، وتعلل بضيق الوقت. ولما سافر وبدأ في الحلقة الأولى وأظهر من التهافت ما لا مزيد عليه، ظهر عليه الوهابية، فلم يكن قادراً على مدافعتهم وجدالهم، فتضايق العديد من الناس؛ فإنَّ العديد منهم كانوا ما يزالون يعتقدون أن السقاف على

(١) والظاهر أنه كان في تلك الفترة يعيد تأسيس وتثبيت علاقاته مع أصدقائه الجدد. أقصد الشيعة وغيرهم. ويمهد لما صار يصرح به حاليا من خروجه على أهل السنة، والتقاط آراء من الشيعة والمعتزلة والإباضية والزيدية مدعيا ترجيحها عليهم!

مذهب الأشاعرة وإن خالفهم في بعض المسائل. فكانت هزيمته -حينئذ- ستُعَدُّ هزيمةً للأشاعرة، لهذا الاعتبار، وإبطالاً لما ينسب إلى ابن تيمية من المخالفات، وخوفاً من هذا المحظور، وحرصاً على عدم وقوع التهافت أكثر مما بدا، اتصل بي العديد من المشايخ وطلبوا مني بإلحاح أن أتصل به وأقوم بإعطائه من المعلومات والأساليب الجدلية ما به يستدُّ حاله، ويتقوّم رِكابُه.

فقلت في نفسي: لعلَّ مساعدتنا له تدفعه إلى إعادة النظر في مخالفاته واستهزائه بمذهب أهل السنة، خاصة أنه كان لم يزل عند العديد من الناس معدودا من أهل السنة؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون دقائق الأمور. وقلنا لعلَّ ذلك يدفعه إلى إعادة النظر، فلا يسارع إلى الانحراف نحو الشيعة الإمامية والإباضية والمعتزلة، وغيرهم، ويبادر بترك الأشاعرة. ولكن خاب أملنا؛ لأنه كان يخبِّئ كثيراً من الأمور ولا يظهرها إلا للمقربين منه. وأما نحن فكنا نعامله بحسب ما يُظهِرُهُ فقط. وكثير ممن حوله - الآن - يقلدونه في هذه الأساليب!

وفعلاً صرت أتصل به يومياً، ودام ذلك عدة أيام، وأعطيته من الملاحظات والمعلومات ما ظهر به على خصومه، وأحرجهم في مواضع، وكانت هذه بفضل الله تعالى بواسطة ما أمددته به من معلومات.

وكان يشكرني بعد كل مكالمة، وصار يتكلم مع أصحابه ويخبرهم أن الشيخ سعيد فودة قد ساعده، وأنه يعترف بذلك.

واستمر الأمر حلقات، حتى إذا شعر السقاف بقيامه مرة أخرى وإحراج مناظريه، ولو بقدرٍ ما، وفي بعض المسائل، رجع إلى ما كان عليه من نكران، واستخفّ بأهل السنّة، ولم يحرص على إظهار مذهبهم.

فأيقنت حينذاك أنه مصرٌّ على ما هو عليه.

ولما رجع حصل ما حصل من إصراره على عدوانه، وأنه يفضل التعاون مع الشيعة والإباضية والمعتزلة على أهل السنة، حتى إنه أنكر ما قمت به من مساعدة له، وكأنه كان ينتظر بعد ذلك كله أن نصفق له، فتركته ولم أهتم به، ولم أحرص على ذلك غيرَ آسفٍ، مع أننا لا ننكر وجوب تعاون المسلمين، ولكننا ضد أن يتم تشويه المذاهب والتشكيك فيها بغير وجه حقٍّ، وضد هذه الأساليب الباطلة التي يستعملها.

حتى كان أن نشر قبل سنتين بعض الرسائل في الردّ على أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، فأعلن بذلك خروجه من جماعة أهل السنة، واستهان بعلمائهم في مجالسه وعلى موقعه على الإنترنت، وبالغ في ذلك حتى قام بإيذاء بعض الناس بأساليب غير شرعية ولا إنسانية، كل ذلك لمنعهم من الرد عليه وتخويفهم من ذلك.

ولا يتم له ما يقوله بأن عدم الانتماء إلى الأشاعرة والماتريدية، لا يستلزم بالضرورة الخروج من أهل السنة، فإننا لا نقصد بالانتماء إليهم التسمي باسم الأشعري أو الماتريدي، بل عدم مخالفة أصولهم، حتى لو لم ينتسب إليهم، كما

كان ابن الجوزي وغيره من علماء المسلمين، أما ما فعله السقاف، فهو خروج عن عقائدهم، إذ خالفهم في أهم الأصول، وناقضهم اسما وحقيقة، فقال مثلا بكفر فاعل الكبيرة، وبخلق الأفعال، وأنكر الرؤية، وجوز أن يجهل الأنبياء تنزيه الله تعالى، واتهم أهل السنة بالجبر، والتشبيه، والتجسيم، حتى إنه يخالفهم في منهجية العلوم وترتيباتها، وغير ذلك مما سنذكر بعضه في هذه الرسالة. فكيف يقال بعد ذلك كله، إنه ما يزال من أهل السنة! وكيف يصدر هذا القيل من بعض من يدعون التحقيق والاجتهاد والتمكن في العلوم؟

ثمَّ نشرَ السقافُ طبعة جديدة مؤخراً لما سماه شرحاً على العقيدة الطحاوية، ووصفها بأنها مزيدة ومنقحة! أعلن فيها عن مخالفاته لأهل السنة في أصولهم وفروعهم، وفضّل عليهم الزيدية والشيعة والإباضية والمعتزلة-ويا ليته التزم بأصول هؤلاء، بل اختار من كل قطر أغنية.

ولذلك نرى أنه قد وجب علينا الردّ على ما كشف عنه علانية من آراء نرى بطلانها، فلم يُبقِ لأحد عذراً، وأمّا ما لم يكشف عنه بعد فسنرد عليه في حينه إن شاء الله.

ولما كان السقاف كثيراً ما يُصَرِّحُ بأنه درس وتعلم وتخرج بالشيخ عبدالله الغماري ـ رحمه الله تعالى ـ ويفخر بذلك ويحتج بكلامه، وصار يوهم العديد من الناس أنه ماشٍ على طريقة الغماري، وأن السيد عبدالله يوافقه فيما يقول ـ وسيظهر أن هذا ليس صحيحا ـ، رأينا أنه من باب الدفاع عن أهل الحق، وكشفاً لتمويهاته، لا بدّ أن نكتب رسالة نبيِّن فيها مخالفات السقاف للشيخ

عبدالله الغماري في الأصول العقائدية، وإن وافقه في بعض المسائل الفقهية أو الأصولية أو غيرها[1].

وسيكون هذا حرزاً لِمحبِّي الشيخ الغُماريّ من أن يغتروا بالسقاف في انتسابه للشيخ وإيهامهم أنه مقتدٍ به موافقٌ له.

وسيكون هذا بمنزلة حُكم الشيخ عبدالله الغماري على المذهب والعقيدة الجديدة التي انحرف السقاف إليها مغترّاً بسلاطة لسانه. وسيرى أتباع الشيخ الغماري ومحبوه أنه يخالف ما يقول به السقاف، ويحكم على صاحبه بالابتداع والضلال، وهذا ليس كلامنا بل كلام الشيخ الغماري.

داعين الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتنا، ويجزينا عنه أجزل الثواب، وهو الغفور الودود.

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب.

سعيد فودة

٢٠٠٦/٣/٢٠

(١) نحن نعلم أن للسيد عبدالله الغماري بعض مسائل خالف فيها العلماء، ولكنه لم يصل – وحاشاه– إلى تلك الدرجة التي وصل إليها السقاف!

تمهيد وتوطئة

قد يقول قائل: لِمَ أنت مهتم ببيان مخالفة السقاف للشيخ عبدالله الغماري بالتحديد؟ وأنت تصرِّح بأن السقاف قد خالف أهل السنة الأشاعرة أنفسهم، كالأشعري والباقلاني والغزالي والرازي، وهؤلاء وغيرهم أعلى شأناً مِن الغماري، فكان ينبغي أن لا تعتني به اعتناءً خاصاً وتميزه عن غيره !

فنقول: نعم، هذا سؤال جيد، وله مُوجب، وكلامك صحيح جداً، فنحن نعلم أن علماء أهل السنة عديدون، والسقاف قد أعلن الخلاف لهم، واستهان بهم، واستقلّ شأنهم، فلم يعد يهتم كثيراً إذا قلنا له:إنه يخالف أهل السنة والجماعة؛لأنه يعلن ذلك[1].

ونحن نعلم أن الشيخ عبدالله الغماري ـ على فضله ـ لا يُقارَن بمن ذكرتَ ولا بكثير غيرهم ممن لم تذكر، لا علماً ولا مكانة بين أهل الحق، ولكن الاعتناء به كان من جهة السقاف نفسه، ولأن هذه المسائل التي نذكرها يتفق فيها السيد

(١) وسوف نبين بإذن الله تعالى في رسالة خاصة مخالفات السقاف لأهل السنة والجماعة وتطاوله عليهم، وتفضيله لمذاهب المعتزلة والشيعة والإباضية والزيدية. علماً بأن ما ذكرناه في هذه الرسالة يوفي بشيء كثير من هذا الباب، فالمسائل التي ذكرناها يوافق السيد عبدالله الغماري فيها أهلَ السنة والجماعة، ولا يخالفهم.

عبدالله الغماري مع أهلَ السنة والجماعة ولا يخالفهم. فنحن لا نحتجُّ على السقاف إلا بما نراه صحيحاً في ذاته، ولا نهتم كثيراً بالمغالطات كما يفعل هو، ولا نهتم بمجرد إثارة الناس عليه وإن كان مصيباً، كما يتهافت هو فيفعل مع أهل الحق!

فإنَّ حسن السقاف ما يزال يُباهي بأنه درَس عند الغماري، وأنه تخرج به، وأن ما استفاده عند الغماري يساوي أضعافاً مضاعفة ما استفاده من غيره من المشايخ.

وهكذا فالسقاف يريد أن يوهم الناس أن ما يقول به مِن كلام باطل إنما تلقّاه عن السيد عبدالله الغماري، وأنه موافق له في ذلك.

وهذا أسلوب من السقاف ليحاول اكتساب مكانة بين الناس باعتباره منتسباً إلى الغماري، وليحاول تعمية الأمر على من يجهلون الحقيقة.

فإذا تبين للقراء وطلاب العلم أن السقاف يخالف شيخه الغماري في أصول المسائل العقائدية وفي العديد من الفروع، ويخالفه في مواقفه من العلماء، بل هناك ما هو أدهى وأمرُّ من ذلك!

فماذا يكون موقف السقاف إذا انكشف للناس أنه يقول بعقائد يحكم الغماري على القائل بها أنه مبتدع وأنه ضالٌّ ؟

فنحن نريد من السقاف أن يحلَّ لنا هذه الإشكالية بينه وبين شيخه المفضل الذي تخرج به! كما يزعم....

وأما مخالفاته لأهل السنة واستهانته بعلمائهم، فسنخصص لبيانه والرد عليه رسائل خاصة بإذن الله تعالى.

إذن هذا هو أحد الأسباب التي من أجلها اهتممنا بهذا الأمر.

وسبب آخر؛ وهو تبرئة السيد عبدالله الغماري -خصوصاً- من أن يكون السقاف ممثلاً لطريقته وتابعاً له، فإن الناس إذا اعتقدوا صحة انتساب السقاف إلى الغماري، فإن هذا يعود على الغماري نفسه بالشناعة، وذلك لما يقول به السقاف من الأقوال الباطلة والمغالطات التي لا أعتقد الغماري يرضى بها.

فإذا تحقق ما نقوله، ظهر لطلاب العلم أن السقاف يخالف شيخه الغماري في طريقته وعقيدته، ويخالف أهل السنة والجماعة أيضاً.

فلذلك حَرصنا على إظهار (**بعض مسائل الخلاف بين الغماري والسقاف**).

عبارات للسقاف
بالشهادة للسيد الغماريّ بالعلم

لم يتبرأ السقاف بَعْدُ من السيد عبدالله الغماري، وإن كنت أعتقد أنه سيؤول أمره بعد قراءة هذه الرسالة إلى البراءة منه، بل ولا أستبعد أن يضلله ويحكم عليه بالجهل واتباع غيره تقليداً، وغير ذلك من الأوصاف الجاهزة عند السقاف! فهو مستعد دائماً لأنْ يصف مخالفيه بها.

ونحن لا نريد أن نستقصي ما قاله السقاف في حق الغماري، بل سنكتفي بإيراد بعض كلامه إذ هو يوصلنا إلى المقصود:

قال السقاف في رسالة "إرشاد العاثر"[1]: " شيخنا العلامة الشريف المحدِّث الأصولي الجامع بين المعقول والمنقول سيدي عبدالله الصديق".اهـ.

وقال في "إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر"[2]: " السيد محدِّث العصر عبدالله بن الصديق الغماري". اهـ.

---

(١) مجموع رسائل السقاف ٢/ ٦٦٤ .

(٢) مجموع رسائل السقاف ٢/ ٧٠٠، فحق السقاف أن يُلقَم حجراً؛ لأنه تطاول على الأشاعرة !

وقال في نفس الرسالة[1]: " إمام العصر أبو الفضل الغماري ". اهـ .

وقال: " انتهى كلام إمام العصر سيدي عبدالله الغماري". اهـ

وقال[2]: " سيدنا محدث العصر مولانا الشريف عبدالله بن الصدّيق". اهـ.

وقال في "صحيح شرح الطحاوية"[3]: " سيدي الإمام المحدث المفيد أبو الفضل عبدالله بن الصديق الغماري الحسني الطنجي ". اهـ.

وقال فيه[4]: " سيدي الإمام المحدث عبدالله بن الصديق الغماري". اهـ .

وهناك في كلام السقاف مواضع عديدة ذكر فيها الشيخ عبدالله الغماري، وما يهمنا هنا هو شهادة السقاف بأن الغماري إمام محدث أصولي .... إلخ.

ومَن هذا حاله ينبغي أن يُعتدّ بكلامه ويُلتفت إليه، فإذا تبين لنا أنه يخالف ما يذهب إليه السقاف في أكثر المسائل، فإننا ـ عند ذلك ـ نعرف حقيقة السقاف ومكانته من الشيخ الغماري.

على أنه حدثني بعض الإخوة الثقات، وهم يعرفون الشيخ الغماري وقد أجازهم، ويعرفون السقاف ـ أن السقاف لم يصحب الشيخ الغماري أكثر من

(١) مجموع الرسائل ٢/ ٧٢٥.

(٢) مجموع رسائل ٢/ ٧٠٨ .

(٣) صحيح شرح الطحاوية ص١٧ .

(٤) صحيح شرح الطحاوية ص ٨٢.

بضعة أشهر، ولم يكن متفرغاً له طوال هذه الفترة، بل كان يتخللها سفر وخروج وغير ذلك من مشاغل الدنيا، والسقاف لم يتلق على الغماري دروساً، بل ربما جالسه واستفاد منه بعض الأمور.

وإنما نذكر هذا هنا لئلا يتصور الناس أن صحبة السقاف للغماري دامت سنين طويلة. بل سيكون من الصحيح أن يقال إن السقاف تأثر بكتب ورسائل الغماري أكثر مما تأثر بصحبته والاستفادة منه شخصيا. فلا يصبح له ميزة على غيره.

ويوجد تلامذة للغماري صاحبوه سنوات عديدة، وهم مشايخ كبار، ويخالفون السقاف فيما يذهب إليه، ولا يرتضون طريقته ولا تهجُّمه على العلماء.

بل أخبرني بعض الثقات أن السقاف لما كتب "شرحه" على الطحاوية وأراد أن ينشره، أرسله أحد أشقاء السيد عبدالله الغماري ليحصل منه على موافقة على ما فيه من أقوال، فرفض السيد ذلك بعد أن اطلع على الكتاب في طبعته الأولى ورماه بعيداً، وقال: **"هذا مخالف لمذهب أهل السنة"**.

أقول: فكيف لو اطلع على طبعته الثالثة المزيدة والمنقحة ؟! ماذا كان ليقول وقد صرح السقاف تصريحا بمخالفته لأهل السنة؟

وربما كان هذا سببا في تأخير مجاهرة السقاف بأقواله المخالفة لأهل الحق.

مسائل يقع فيها المخالفون لأهل السنة
ممن يصفهم الغماري بالمبتدعة

اشتغل السيد عبدالله الغماري في كتاب "بدع التفاسير" ـ وهو من أحسن كتبه ـ بلفت أنظار أهل العلم إلى أغلاط المبتدعة وبعض من اشتغل بالتفسير، في العديد من المسائل ومناهج التفسير التي احتذاها أولئك، وضرب مثالاً عليهم المعتزلة:

فقال في ص٤ : " ولم أقصد بهذا المؤلَّف استيعاب التفاسير المخطئة والخاطئة، فإن ذلك غير متيسر لي الآن، وإنما قصدت ذكر مُثُل تكون نموذجاً لما لم يذكَر، وعنواناً عليه، ويمكن أن أُحيل القارئ على نوعين من كتب التفسير:

أحدهما: تفاسير المعتزلة، كتفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، وتفسير أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، وتفسير أبي علي محمد عبد الوهاب الجُبَّائيّ وغيرها من التفاسير التي تكثر فيها البدع لسببين:

الأول: أن أصحابها جُرَاء على القول في التفسير بالرأي، لا تردعهم هيبة القرآن ولا خشية من منزِّله، وإذا عورضوا بحديث صَرَّح في آية بخلاف ما فسروه

بها سارعوا إلى الطعن فيه وإنكار صحته ـ كحديث صهيب في "صحيح" مسلم[1] عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ ﴾ [يونس:٢٦]؛ أن الزيادة: النظر إلى الله تعالى، فقد طعنوا فيه ونسبوه إلى المشبهة والمُجبرة، يعنون أهل السنة؛ لأنه خالف تفسيرهم الزيادة بالتفضل الزائد على الثواب، مع أن النظر تفضُّل، بل هو أعلى أنواعه، فكم من حديث متفَق على صحته أو مستفيض أو متواتر كان نصيبه عندهم الرفض المطلق، لمجيئه بخلاف ما رأوه وقرروه ". اهـ .

ونستفيد مسائل عديدة من هذه الفقرة:

١ . جراءة المبتدعة في التفسير ومخالفتهم ظاهر الآيات لمجرد ما قرروه مسبقاً في مذهبهم.

٢ . ردّهم لحديث صهيب لمخالفته موقفهم من الرؤية.

٣. الطعن في أهل السنة بأنهم مجبرة.

٤ . اتهام أهل السنة بالتشبيه.

٥. مسارعتهم إلى رد الأحاديث الصحيحة لمجرد خلافها لما رأوه وقرروه.

فهذه خمس مسائل، وقد وقع فيها السقاف جميعها، وسوف نبين ذلك لكم فيما يلي من كلامه:

(١) الحديث (١٨١).

أولاً: مخالفة ظاهر القرآن لمجرد الهوى والرأي بلا دليل

لقد أنكر السقاف الرؤية وخالف ظاهر الآيات العديدة التي دلت على ذلك ومنها الآية التي طلب فيها سيدنا موسى ـ عليه السلام ـ رؤية الله فقال: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [الأعراف:١٤٣]، ومنها قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] ـ فخالف ما تدل عليه الآيات الكريمة، فوقع في علامات الفرق المنحرفة كما حكم بذلك الغماري.

قال السقاف في "مسألة الرؤية" ص٧٩: " ملخص ما تدور عليه هذه الآية[1] لفظة ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾، أي أن الله تعالى لا يراه سيدنا موسى عليه السلام ولا غيره". اهـ.

ومن الظاهر أن هذا تحريف للآية الكريمة من جهات عديدة، فتأمل كيف قال الله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ ففسّرها السقاف وعبّر عنها بأن الله تعالى (لا يراه سيدنا موسى عليه السلام ولا غيره) !

(١) الآية ١٤٣ من الأعراف.

ففسَّر كلمة "لن" بكلمة "لا"، وقد عُلِمَ الفرق بينهما، و"لن" تفيد نفي المضارع، وهذا لا يستلزم النفي على الدوام، ولذلك صرح العلماء بأن "لن" لا تفيد التأبيد.

وأما "لا" فهي قد تدل على نفي أصل معنى الفعل، فيوجد فرق بين قولك: لن أقرأ، وقولك : لا أقرأ؛ فالأُولى تفيد أنك يمكنك أن تقرأ، ولكن لا تريد تحصيل فعل القراءة، بخلاف الثانية: فهي تدل على نفي أصل القراءة، وقابليتك للقراءة، أي معناها: أنت لا تقدر على القراءة وليست عندك ملكة القراءة.

أرأيت أخي العزيز لم عبر السقاف بكلمة "لا" بدل الكلمة الواردة في الآية الكريمة وهي "لن" ؟

ولما قلناه استدلّ أهل السنّة بنفس الآية ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ على جواز وصحة رؤية الله تعالى، بخلاف المبتدعة.

ثم زعم السقاف أن كلمة " لن " تفيد التأبيد، وهذا مجرد انحراف إلى ما يهواه، فلم يقل أنها تفيد التأبيد لذاتها إلا الزمخشري، وهذا الرأي معلوم أنه له دون غيره، وإنما اخترع الزمخشري هذا المعنى لكلمة "لن" نصرةً لمذهبه في نفي الرؤية، وخالفه النحاة في ذلك، ولذلك سمَّوا هذه " لن الزمخشرية "! أي إن " لن " لا تفيد التأبيد إلا عند الزمخشري المعتزلي.

قال ابن هشام في " شرح قطر الندى ":"و(لن)حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في " أنموذجه "، ولا تأكيداً خلافاً له في " كشّافه "، بل قولك :لن أقوم، محتمل لأنْ تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل."اهـ.

وقال الفاكهي في " مجيب الندا في شرح قطر الندى ":"قال ابن مالك:والحامل له على أن (لن)لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة، جعلنا الله من أهل الرؤية."اهـ.

ومن تحريفات السقاف لهذه الآية قوله: إن الآية دالة على أن الله تعالى **لا يراه سيدنا موسى ولا غيره**، وهذا تحريف للآية وافتراء على الله تعالى، فإن الآية إنما نفت حصول الرؤية لسيدنا موسى ـ عليه السلام ـ في ذلك الحال فقط، فمن أين للسقاف أن يقول بلا علم بعدم حصول الرؤية لغير موسى عليه السلام ؟!

والآية إنما نفت حصول الرؤية لسيدنا موسى ـ عليه السلام ـ في ذلك الحال! فمن أين للسقاف أن ينفي الرؤية في كل الأحوال ؟!

فلا تغفل عن الفرق بين:"لا أُرَى"، وبين:"لن تراني"، فالنفي قد تسلط في الثانية على حصول الرؤية لك، وليس فيها أنك لا يصح أن يراك أحد، أو أنك لا يصح أن تُرى أصلاً، بخلاف الأولى. والسر في هذا أن النفي في الجملة متسلط على النسبة الحاصلة فيها.

ثم لو قابلت بين قولك:"لا أُرَى" وقولك:"لن أُرى"، لوجدت فرقاً لا يخفى عليك بعد ما تقدم.

وهذا كله من مغالطات السقاف.

وسوف يأتي كلام آخر لنا معه في مسألة الرؤية-إن شاء الله تعالى-.

ونحن لا نستغرب من السقاف كيف تغافل عن طلب سيدنا موسى عليه السلام للرؤية، فإن نفس طلب الرؤية دالٌّ على اعتقاده صحة كون الله يُرى، فكيف لم يستدل بذلك على صحة وجواز الرؤية.

وإلا لزم أن سيدنا موسى عليه السلام لا يعلم ما يصح وما لا يصح على الله تعالى.

والحقيقة التي يجهلها العديد من الناس أن السقاف يقول بأن سيدنا موسى ـ عليه السلام ـ جاهل بأن الله لا يُرى، وجاهل بأن الرؤية يلزمها ـ على زعمه ـ كون الله في جهة.

وهذا قول عظيم منكَر، فقد أجمع أهل السنّة على أن الأنبياء من أعلم خلق الله بالله. ولكن السقاف لا يعتدّ بهذا الإجماع كلِّه، ولا يسلم أن موسى ـ عليه السلام ـ عارف بربه، بل هو عنده جاهل.

والسقاف لا يعتدّ بإجماع أهل السنة؛ لأنهم عنده غير مأمونين، فإنهم يتلاعبون ويدَّعون الإجماعات غير الحاصلة.

ثانياً: ردهم لحديث صهيب ﷺ المروي في "صحيح" مسلم

رأينا أن الشيخ الغماري حذَّر من الوقوع في هذا، وصرَّح بأن هذا علامة المبتدعة، ولو كان السقاف عالماً بمقولات شيخه وفاهماً لها لانتبه إلى ذلك، أو لعلَّه يعرف ذلك ولكنه ـ لغروره ـ يحكم بجهالة شيخه الذي يزعم تخرُّجَهُ به، وكيف لا يقول بذلك وهو يحكم بأن أحد أُولي العزم من الرسل جاهل بالله؟!(١).

وقد نقلنا لك كلام الغماري ـ رحمه الله ـ فاقرأ الآن كلام السقاف، فقد قال في "مسألة الرؤية" ص١٧: " وأما حديث صهيب فرواه مسلم في "صحيحه" من حديث حماد بن سلمة ...." وساق الحديث ثم قال: ".. أقول: هذا حديث مردود أيضاً ". اهـ.

ثم قال بعد كلام له في ص٢١: " وبعد هذا كله نقول بأن الحديث مردود باطل معلل!"اهـ، وعلامة الاستغراب منه.

(١) قال في " مسألة الرؤية " إنه لا يبعد أن يكون موسى ـ عليه السلام ـ جاهلاً بأن الله تعالى لا يُرى، وأن الرؤية عليه محالة، وأن هذا جهل بالله تعالى، ولكنه ادعى أن هذا الجهل لا يضر!! راجع " مسألة الرؤية " ص٨١.

وقال أيضاً في "مسألة الرؤية" ص٨٢: " الآية الرابعة التي احتج بها بعض الناس على الرؤية: قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس:٢٦]، ليس في هذه الآية ذكر للرؤية البتة لا من قريب ولا من بعيد، وإنما فسروا الزيادة بالنظر إلى الله تعالى استناداً لحديث لم يصح، وقد ذكرناه في تخريج أحاديث هذا الكتاب، وهو الحديث رقم (٤) حديث ابن أبي ليلى عن سيدنا صهيب ﷺ، ولا يصحُّ. ومعنى الزيادة هنا: زيادة الثواب والأجر". اهـ .

هذا كلامه، فأنت ترى أنه وقع في عين ما حذَّره منه شيخه ومرجعه وعلاّمة عصره! ولكن يبدو أن السقاف يعتقد أنه تفوَّق على شيخه، وأن الغماريَّ بالنسبة للسقاف مجرد مبتدئ غرّ لا يدري.

وتأمل الفائدة التي أشار إليها السيد عبدالله، وهي أن الرؤية نعمة ينعم بها الله تعالى على عباده، ولذلك فهي واقعة في مصاديق الآية الكريمة، وهي من ضمن الأجر والثواب وليست خارجة عنه، وكأنَّ السقاف لم يفهم هذا المعنى، وظن أن الأجر جنس والرؤية جنس آخر لا تندرج تحته، ولضيق أفقه عن الفهم تفوّه بما قال.

ولا تنس ما حكم الغماري على من يقول بهذا القول. والغماري إمام العصر في نظر السقاف، أو هكذا كان!

ثالثاً: الطعن في أهل السنة بأنهم مجبرة

وقد بالغ السقاف في اتهام أهل السنة بالجبر، وبغير ذلك من التهم التي شاعت عند المعتزلة والزيدية وغيرهم من أعداء الأشاعرة وأهل السنة.

وما ذلك إلا ليصدق عليه حكم الشيخ عبدالله الغماري بأنه مبتدع مخالف لأهل السنة! وسنكتفي بنقل بعض عباراته في ذلك، فاستقصاؤها تطويل بلا موجب:

قال السقاف في "صحيح شرح الطحاوية" ص٢٦٩ تعليقاً على قول الطحاوي ـ رحمه الله ـ: "وكلهم يتقلَّبون في مشيئته".اهـ:

"هذا تصوير جبري خطأ لحال الخلق، يريد أن يصل من هذه الصياغة إلى أن أفعال الخلق تحدث رغم أنفهِمْ بإلجاء الله تعالى لهم إليها، وأنهم لا يستطيعون أن يفعلوا غيرها، ولا يمكنهم ذلك، فهو يغطي كل هذه العقيدة الفاسدة بعبارته هذه مع أنها عقيدة غير مقبولة" . اهـ .

فالطحاوي إذن يخالف الحق، ومعلوم أن متن الطحاوي قد اتفق عليه أهل السنّة كما صَرَّح تاج الدين السبكي بذلك في "الطبقات".

قال الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٧): " سمعت الشيخ الإمام رحمه الله يقول:[ما تضمنته (عقيدة الطحاوي) هو ما يعتقده الأشعري لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل].

قلت(أي تاج الدين السبكي):أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة لا أستثني أحدا، والشافعية غالبهم أشاعرة لا أستثني إلا من لحق بتجسيم أو اعتزال، ممن لا يعبأ الله به، والحنفية أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عقد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق بالمعتزلة، والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم."اهـ

هذا هو ما قاله الإمام السبكي واصفاً منزلة عقيدة الأشعري، وعقيدة الطحاوي. فهل يا ترى يرجح العقلاء قول الإمام العلامة تاج الدين السبكي، وقول والده الإمام المجتهد في أكثر العلوم تقي الدين السبكي، وغيرهم من العلماء المحققين، أو قول السقاف!

هذا ولم يعترض أحد على الإمام الطحاوي بأنه جبريٌّ إلا السقاف، حتى ابن أبي العز التيميّ لم يجرؤ على توجيه هذه التهمة للطحاوي. والحق يقال إن المجسمة والتيميّة لم يصلوا إلى هذا الحد من الاستخفاف بالعلماء.

وعندما يتهم السقاف الإمام الطحاوي بأنه جبري، فهو يتهم أهل السنة بذلك؛ لأنهم وافقوا الطحاوي على ما قاله، بل إن الطحاوي إنما شرح قول أهل السنة.

والقدح في أهل السنة هو المقصود الأساسي للسقاف كما لا يخفى، وإن كان يوهم القارئ أنه إنما يخالف الطحاوي فقط[1].

ولما قال الطحاوي: "بين فضله وعدله، لا رادّ لقضائه .... "إلخ؛ علق السقاف عليه فقال ص٢٧٠:

"هذا حق يريد به تغطية الباطل الذي يريده لإرضاء المحدِّثين المجسمة الذين يريدون أن يثبتوا عقيدة الجبر مكايدة منهم لمن ينبزونهم بالجهمية والقدرية من المعتزلة وأئمة الحق من آل البيت ". اهـ .

أرأيت أيها القارئ مدى سوء الطوية الذي يخفيه السقاف في نفسه ؟ وها هو أظهر بعض مكنونات نفسه، ونحن نعلم أنه يخبئ المزيد.

فالمسألة عنده لا تتعدى أن المحدِّثين والمجبرة ومعهم الطحاوي وأهل السنة يريدون مكايدةَ !! مَن يسميهم بأهل الحق، وهم المعتزلة والزيدية ومَن وافقهم، فكأنَّ حسن السقاف يتصور المسألة نزاعاً بين امرأتين فهذه تكيد لهذه وهذه تكيد لتلك! والذي يظهر لي أن السقاف معتقد بذلك؛ لأنه لا يكف عن المكايدة بجميع أنواعها وأشكالها لمن يخالفه أو لمن يخالفهم هو، فهو يظن أن العلماء من أهل السنة مثله !! أعان الله تعالى صاحبنا حسن السقاف على ما في وهمه، لعله يتخلص منه.

---

(١) وقد كشفنا عن أساليبه في التلاعب والتمويه في ردِّنا على ما سماه شرحا! على العقيدة الطحاوية. فانظره.

وتأمل كيف صار يطلق على المعتزلة والزيدية اسم أهل الحق، ويلصق اسم الجبرية والمجسمة والمشبهة بأهل السنة الأشاعرة والماتريدية ومَن وافقهم !! لتعرف أن تطورات السقاف وتقلّباته غريبة عجيبة.

ولما قال الإمام الطحاوي " والسعيد مَن سعد بقضاء الله، والشقي مَن شقي بقضاء الله". اهـ؛ ردَّ عليه السقاف ص٢٧١ فقال:

"كلام باطل مردود؛ لأنه يفيد أن الله تعالى أجبره على الشقاء والحياة فيه وكذلك السعادة". اهـ.

فهو يتهم الطحاوي بالجبر.

علماً بأن هذه العبارة قد ورد ما يقاربها في الأحاديث النبوية، والطحاوي اقتبسها من كلام النبيﷺ، وهي لا تفيد جبراً كما لا يخفى على الفَهِم، غاية ما تفيده أن الشقي والسعيد معلومان لله تعالى، وعلمه لا يكون خلاف الواقع، فالله تعالى علم أزلاً مَن الشقي ومن السعيد. فكيف ـ بالله عليكم ـ يفيد هذا الكلام الجبرَ ؟! إلا إن كان حسن السقاف ينفي علمَ الله تعالى القديم، كصاحبه أمين نايف ذياب، معتقداً أن إثبات العلم الأزلي يستلزم الجبر، فنرجو من القارئ الكريم الرجوع إلى ردنا على أمين نايف لمعرفة تفاصيل هذه المسألة.

قال الطحاوي رحمه الله: " وكل يعمل لما قد فرغ له، وصائر إلى ما خلق له". اهـ، فقال السقاف رادّاً عليه ص٢٧٦:

" هذا هو الجبر بعينه، وهو باطل من القول ". اهـ .

وكأن السقاف "هداه الله- غفل عن أن هذا الكلام الذي ذكره الطحاوي أخذه من بعض الأحاديث الشريفة، كما أسلفنا، ومعناها صحيح، فإذا كان السقاف يعتقد فعلاً أن الله عالم بما سيكون إليه حال العباد، وأن علمه بمصائر الناس ليس مترتّباً على حصول ذلك ووجودِه، بل الله عالم بذلك قبل وجود المخلوقات، وإلا؛ فإن كان السقاف معتقدا فعلا بأن الله تعالى عالم بذلك قبل وجود المخلوقات، فلمَ يعترض على عبارة الطحاوي وهي مستفادة من هذه القاعدة الأصلية في العقيدة؟

وقد صار يتولد الشك في أن السقاف يعتقد بعلم الله الأزلي، أو بأن الله تعالى عالم أزلاً بما سيكون، وإلا فلو كان معتقداً بذلك فما الذي يصحِّح له الاعتراض على الطحاوي وأهل السنة فيما يقولون؟

قال الإمام الطحاوي: " غلبت مشيئته المشيئات كلها". اهـ، فردّ عليه السقاف ص٢٧٨: "هذا ليس في المفاهيم، قاده إليه إصراره في الدفاع عن فكرة الجبر ". اهـ .

فالطحاوي جبري إذن، وكل من يوافق الطحاوي في هذا الكلام جبريون، وقد علمنا أن أهل السنة يوافقون الطحاوي، فالسقاف إذن يتّهم أهل السنّة بأنهم جبريون .

فكيف ما يزال بعض الذين ينتسبون إلى أهل السنة يعتقدون أن السقاف سنِّيّ، ولعل السقاف قد طلب ممن حوله إيهام الناس بذلك –أي بأنه ما يزال سنياً– للحفاظ على نفسه من غضب أهل السنة، فهو يربط هؤلاء المساكين بمنافع ومصالح يرجونها منه؟! ولكن يجب عليهم أن يستحضروا أن الخير الدائم بيد الله تعالى، لا بيد السقاف، فكل شيء في هذه الحياة الدنيا لا محالة زائل. وكيف بالله تعالى يكون السقاف سُنِّيّاً وهو يقول بكفر فاعل الكبيرة، ويقول بخلق أفعال العباد، ويقول بنفي الرؤية، وينفي كثيرا من ظواهر الآيات، ويستخف بعلماء أهل السنة ويتحالف ضدهم مع الشيعة والإباضية وغيرهم من الفرق، لم لا يعلن السقاف عن نفسه، فلا يصح للذي يشتغل بالعلم أن يتبع نحو هذه الطرق من التمويه، فإن من يشتغل بهذه الطرق هم أهل السياسة والمصالح الفردية، لا أصحاب المذاهب الإسلامية.

رابعاً : اتهام أهل السنة بالتشبيه

لقد رأينا أن الشيخ عبدالله الغماري يصرّح بأن من علامات المبتدعة رميَهم أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) بأنهم مجسّمة ومشبّهة.

وقد وقع السقاف في هذا، واتهمهم بالتشبيه والتجسيم فافترى عليهم، وسقط فيما حذَّر منه الشيخ الغماري.

فقال في ردِّه على الأشاعرة في ما سماه ظلماً "صحيح شرح الطحاوية" ص٢٣٧: "ثم زادوا في التفلسف والتمنطق فقالوا بأن الله يَرى ويسمع ذاته وجميعَ صفاته التي منها سمعه وبصره وعلمه و... وهذا يفيد أنهم يتصورون بأن الصفات أعيان أو أشكال لأجزاء الجسم، وهذا يفيد أنهم دخلوا للتشبيه والتجسيم من حيث لا يدرون، وهم يحسبون أنهم منزِّهون وأنهم يحسنون صنعاً ! ". اهـ .

أترى استهانة السقاف وجرأته إلى أين وصلت ! فهو يتهم الأشاعرة أهل السنة بأنهم مجسمة يثبتون الأجزاء والأشكال لله تعالى، وهو قد صرح بما هو أشنع من ذلك على موقعه على الإنترنت. وسوف نبين ما قاله هناك في رسالة أخرى بإذن الله تعالى.

وقبل ذلك قال: " فسقطوا إذ زعموا بأن القديم من حيث الأصناف شيئان: ذات واحدة وصفات كثيرة، وأن الصفات قائمة بالمحل، والمحلّ عندهم ذات الله تعالى! تعالى عن تصوراتهم علواً كبيراً، **فتعدّدت عندهم القدماء !** عشرين صفة وذات واحدة مثلاً، فأصبح القدماء واحداً وعشرين، وعقيدة الإسلام تقول بأن القديم شيء واحد وهو ذات الله تعالى !". اهـ.

أترى كيف يصف الأشاعرة ومن قال بإثبات الصفات بالشرك وبأنهم عدَّدوا القديم؟! وهذا حكمٌ عليهم بأنهم مشركون !! فهذا بهتان عظيم !

هذا مع ما سقط فيه من تهافتات تدلُّ على أمور عديدة، فهو لم يعرف أن الصفات المعاني هي الصفات الوجودية، ولكنه عَدَّ معها النفسية والمعنوية والسلبية، فصارت الصفات عنده عشرين قديماً بل واحداً وعشرين مع الذات، وغفل عن أن الوجود عين الموجود عند الأشعري، حتى على قول من أثبت الحال وأن الوجود صفة نفسية، فهذا إنما هو بحسب المفهوم، وأمّا في الخارج فلا زيادة، بل الوجود عين الموجود .

وهذا كله من مغالطات السقاف المقصودة، ومبالغاته المردودة. وقد بيّنا ما في كلامه هذا من تهافت في ردّنا على "شرحه" - بل جرحه - للعقيدة الطحاوية. فارجع إليه إن أردت التفصيل في بيان مغالطات السقاف.

خامساً: مسارعة أهل البدع إلى ردِّ الأحاديث الصحيحة لمجرد خلافها لما رأوه وقرّروه

هذا هو الوصف الخامس الذي ذكره الغماري، وجعله من علامات المبتدعة. وكلامه حقٌّ معلومٌ قد نصَّ عليه غير واحدٍ من العلماء.

وقد سقط السقاف في عين ما حذَّر منه الشيخ الغماري، فجعل من " الصحيحين " (البخاري ومسلم) مسرحاً للضعيف والموضوع، وكم ادعى بأن فيهما العديد من الإسرائيليات والموضوعات.

ولم يحترم جهدَ العلماءِ العظامِ الذين نقدوا "الصحيحين" فلم يجدوا ما ادّعاه، ولم يراجع نفسه، بل توهّم بنفسه أنه اكتشف ما غفل عنه السابقون، بل حاله ـ واللهِ ـ أدهى وأمرُّ، فهو كثيراً ما يتّهم المحدِّثين والحفَّاظ بالتواطؤ على ما يزعمه، فهو يتّهمهم في أحكامهم على الرواة، ويتهمهم في أحكامهم على الأحاديث، فيزعم أنهم صححوا بعض الأحاديث وسكتوا عن بعض لإرضاء الحكّام من الدولة الأموية، أو إرضاءً للمجسمة، وهكذا!

وكم قدح في العديد من الصحابة، فزعم أنَّ بعضهم يروي الإسرائيليات ويوهم الناس بأنها أحاديث، ولذلك فهو كثيراً ما يشكك برواية عبدالله بن عمرو بن العاص، وبأبي هريرة، وغيرهما.

ولعلّ هذا يَصْلُحُ رسالةً خاصة لإظهار جناية السقاف على "الصحيحين" وغيرهما من كتب السنن.

ولا نريد الاستقصاء هنا، بل ضرب بعض الأمثلة على قدحه بالأحاديث الصحيحة:

أولاً: ذكرنا رَدَّه لحديث صهيب الذي رواه مسلم[1] في معنى الزيادة.

ثانياً: تكلّم في "مسألة الرؤية " ص١٢ على حديث أبي هريرة وأبي سعيد المرويَّين في " الصحيحين "[2]، وهو حديث الرؤية الطويل ـ فقال: " وهو حديث الصورة المستشنع ... وهو حديث باطل مردود، وهو من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار ". اهـ .

(١) الحديث (١٨١).

(٢) حديث أبي هريرة: رواه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٣، ٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢، ٢٩٦٨).
وحديث أبي سعيد الخدري: رواه البخاري (٨٠٦، ٤٥٨١، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٢، ١٨٣).

ثالثاً: ذكر في "مسألة الرؤية" ص١٣ حديث جرير بن عبدالله المروي في "الصحيحين"[1]:"إنكم سترون ربكم". فقال : " هذا حديث باطلٌ طعن فيه جهابذة من محدثي السلف". اهـ .

فأبطل الحديث، وأما زعمه أن جهابذة من السلف طعنوا فيه فهذا إخبار منه غير مطابق للواقع، وقد دلّس في نقله، واتّهم أحد رواة الحديث ـ بلا وجه حقٍّ ـ بالنصب والنفاق، واعتمد على فهمه السقيم، وقد وقع أثناء كلامه على هذا الحديث في مصائب ورزايا لعلنا نوضحها في مقام خاص، لنكشف عن أغاليطه المقصودة وجهالاته المردودة بما لا يَدَع مجالاً للشك بعد ذلك أن السقاف لا يؤخذ عنه ولا يُعتبر قوله.

رابعاً: رَدَّ حديث أبي موسى الأشعري المروي في "الصحيحين"[2] الذي فيه: "وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه". اهـ.

واعتمد في ردِّه على فهمه الكاسد، وبطلان كلامه يظهر لطالب العلم.

---

(١) البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، مسلم (٦٣٣).

(٢) البخاري (٤٨٧٨، ٤٨٨٠، ٧٤٤٤)، مسلم (١٨٠).

خامساً: ردّ حديث أنس المروي في "الصحيحين"[1] وهو حديث الشفاعة، وقال في " مسألة الرؤية" ص٣٣: " إنه حديث شاذ منكر مستبشع، أي أنه باطل ". اهـ .

سادساً: رَدَّ السقاف حديثاً رواه أبو داود[2] عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ: أنه كان إذا دخل المسجد قال: "أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم". اهـ .

فقال في "صحيح شرح الطحاوية" في هامش ص٢٤٩: "هذا حديث لا يصح، وتفرُّد الرواة فيه من دلائل وضعه، وراويه عبدالله بن عمرو بن العاص ينقل من الكتب الإسرائيلية". اهـ .

إذن هو يتّهم صحابياً بأنه يروي عن الكتب الاسرائيلية، ويوهم الناس بأنها حديث الرسول. وزعمه بطلان هذا الحديث لا دليل عليه إلا محض الهوى والتعصب، وقد بينتُ ذلك في ردِّي على كتابه الذي سماه ظلما بصحيح شرح الطحاوية! فراجعْه، فقد استقصيت الكلام هناك.

سابعاً : وقد رَدَّ في مقابلة تلفزيونية حديث " لا عدوى "[3] بدعوى أن الطب أثبت العدوى، وغفل عن قول الرسول ﷺ في الحديث نفسه من حديث

---

(١) البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠)، مسلم (١٩٣).

(٢) الحديث (٤٦٦) .

(٣) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري (٥٧١٧، ٥٧٥٧، ٥٧٧٠، ٥٧٧٣، ٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٠، ٢٢٢٣)، ومن حديث أنس: البخاري (٥٧٥٦، ٥٧٧٦)،=

أبي هريرة: " فمن أعدى الأول ؟" و"فرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد"[1]، فلم يعلم أن النفي هنا ليس مسلطاً على وجود العدوى بل على أنها هي السبب الوحيد للمرض، ولذلك قال: "فمن أعدى الأول ؟" أي: لا بُدَّ قبل العدوى من وجود سبب للمرض، ثم بعد ذلك تحصل العدوى .

أو يكون الحديث يحض على لفت النظر إلى فاعلية الله تعالى في الكون، وأن الأسباب العادية لا تتبعها الآثار إلا بإذن الله تعالى وفعله.

ثامناً: ردّه لأحاديث الصراط بدعوى أنها معارضة للقرآن، وهذا صار مشهوراً عنه، فانظره في "شرحه" للطحاوية، ومما قاله في ص٥٥٠: " الأحاديث التي وردت في الصراط هي أحاديث آحاد لا تفيد إلا الظن، وهي معارضة بقطعي الدلالات كما سترى". اهـ .

فهو إذن يردّ الأحاديث بفهمه! وزعمُه أن ما يعارض الأحاديث دلالته قطعية غير صحيح، بل إن ما يعارض الصراط مجرد هواه وتوهّمه، وقد بينت ذلك بتفصيل في "شرحي" على العقيدة الطحاوية، وأبطلتُ هناك جميع ما تعلق به السقاف.

= ومسلم (٢٢٢٤)، ومن حديث ابن عمر: البخاري (٢٠٩٩، ٥٧٥٣، ٥٧٧٢)، ومسلم (٢٢٢٥)، ومن حديث جابر: مسلم (٢٢٢٢).

(١) رواه البخاري معلقاً في الطب ـ باب الجذام، ورواه موصولاً: أحمد ٢/ ٤٤٣، والبيهقي "الكبرى" (١٣٥٥٠، ١٤٠٢٤).

وهذه عبارة عن أمثلة لجناية السقاف على "الصحيحين" وعلى غيرهما من كتب السنن.

وقد بلغني أنه يعتقد أن الأحاديث التي يسلِّم بصحّتها مما أخرجه البخاري ومسلم لا يتعدّى ورقاتٍ !!

ولقد هَمَّ في أحد مجالسه بأن يصرِّح بذلك علناً، لولا أن حذَّره بعض مَن حوله بأن هذا سوف يقيم عليه العلماء والمشايخ، ولن يسكتوا على مثل هذا الكلام، ونصحه بإرجاء الكلام في هذه المسائل.

وما أجمل ما قاله الشيخ عبدالله الغماري في كتابه "بدع التفاسير" ص٦ لما ذكر بعض التفاسير التي فيها ابتداع وألفها معاصرون: " وأكثرها بدعاً وأشدها وقاحة الثاني والثالث، ولا يقل عنها ما كتبه محمود شلتوت في التفسير وعبد الوهاب النجار في "قصص الأنبياء"، **ولقد بلغ من جراءة الأخير في بدعته أنه يذكر الحديث عازياً له إلى "الصحيحين" أو أحدهما، ويكون مخالفاً لرأيه، فيعلق عليه بالرّد، وقد يُصحب رَدَّه بالطَّنْز والسخرية**". اهـ.

وهذا الكلام صادق في نظري على السقاف، وكأنه قد وجَّهه إليه. فتأمّل.

علامات أخرى للمبتدعة
في رأي الشيخ عبدالله الغماري

زاد الشيخ عبدالله الغماري في بيان الجهات التي من أجلها كانت تفاسير المعتزلة تحتوي على البدع، بل تكثر فيها البدع؛ فقال في "بدع التفاسير" ص٥: "إنهم جعلوا قواعد مذهبهم في العدل، وخلق القرآن، وخلق المكلَّف أفعاله، ونفي الكلام النفسي، ونفي تعلّق المشيئة الإلهيّة بالمعاصي والمباحات، واستحالة رؤية الله تعالى، وخلود العاصي في النار مثل الكافر أصولاً مُسَلَّمةً، أوَّلوا لها ظواهر الآيات، وخصصوا بها عمومات القرآن، وقيَّدوا مطلقه.

وبالجملة جعلوا قواعدهم حاكمة على آي القرآن الكريم بحيث لا تفيد إلا مذهبهم" . اهـ .

وهذه فقرة مهمة من كلام السيد عبدالله الغماري؛ لأنه جمع فيها مسائل مهمة هي أصول عند المعتزلة، ونصَّ على أن هذه المسائل كلها ابتدع فيها المعتزلة، وخالفوا أهل السنّة ولوَوْا أعناق الآيات لصالحها.

و سترى ـ أيها القارئ المحترم ـ أن صاحبنا حسن السقاف قد وافقهم في جميع هذه الأقوال وتابعهم فيها. **وبذلك يصدق عليه حُكمُ شيخه عليه وهو أنه مبتدع يحرف ظواهر القرآن لأجل هواه ورأيه.**

بل إننا نرى أن السقاف قد بالغ في هذا الفعل القبيح حتى لا يُقارن ما صنعه مع ما صدر عن أئمة الاعتزال والرافضة والزيدية قبله، وسيظهر هذا جلياً من خلال النصوص التي ننقلها عن السقاف في كتبه. وذلك لأنه جمع من كل مذهب قولا، بحيث يصير مجموع الحاصل، غير متوافق مع أحد من المذاهب مطلقا.

وسنهتمّ الآن بتفصيل هذه المسائل التي نصَّ عليها الغماريّ، ثم نأتي بالأدلة على أن السقاف قائل بها جميعِها، ليعرف السقاف ومَن يتابعه أو يتأثر به أنه منحرف عن مشايخه، حتى الشيخ عبدالله الغماري لم يَعُد السقاف يلتفت إليه بعد أن كان يتمسح بنعاله ويبالغ في الانتساب إليه، وما فائدة الانتساب إلى شيخ " يا أخ حسن- وأنت تخالفه في الأصول العقائدية والمناهج النظرية والعلمية، وحقيقة الانتساب ليس مجرد الرؤية أو الصحبة الجسدية، بل هو في الالتزام بما التزم به الشيخ من القواعد والأصول.

ولا يعفي السقاف أن يقول لنا إنه مجتهد، فإن هذا الزعم منه تضحك منه الثَّكالى، فإن مَن يعرف منزلة السقاف في العلوم يعلم حق العلم أن وَصْفَه بالاجتهاد تُنزل من رتبة الاجتهاد، وتجعله مرتعاً لكل مدّعٍ من العوامّ.

وبنفس مخالفته لشيخه الغماري في هذه المسائل يخالف السقاف أهل السنة أيضاً، كما نبهنا من قبل.

وهذه المسائل التي عدَّدها السيد الغماري:

١. العدل: وهي مبنية على التحسين والتقبيح العقليين أو الذاتيَّين.

٢. خلق القرآن ونفي الكلام النفسي: أصل هذه المسألة أن المعتزلة ينفون ثبوت صفة الكلام النفسي لله تعالى، ويزعمون أن كلامه مجرد فعل منه، وهو كله حادث.

٣. خلق المكلف أفعاله: يزعم المعتزلة أن المكلف يخلق أفعال نفسه، أي يوجدها لا من شيء، وهذا معنى الخلق، ويقولون: إن فعل العبد من جنس فعل الله، ولذلك لا يمكن تعلق قدرة الله وقدرة العبد بفعل واحد معاً؛ لأن أثرها واحد وحقيقتها واحدة.

٤. نفي تعلق المشيئة الإلهية بالمعاصي والمباحات: فالمعتزلة ينفون اتصاف الله بصفة المشيئة، ويقولون: المشيئة إما فعل الله أو أمره وأمره، راجع إلى الفعل؛ لأن كلام الله عندهم حادث، وهو فعلٌ لله تعالى. وعند المعتزلة لا تتعلق مشيئة الله بإيجاد المعاصي، وهذا فيه تخصيص للإرادة القديمة.

٥. استحالة رؤية الله: نفى المعتزلة الرؤية، وعارضوا الآيات، وقدحوا في الأحاديث الدالة على ثبوت الرؤية.

٦. خلود العاصي في النار مثل الكافر: وهذا مبني على قول المعتزلة بأن العاصي في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، فلا يقال: هو مؤمن، ولا: كافر، وأما في الآخرة: فإذا مات وهو غير تائب من الكبيرة؛ فإنه يكون خالداً في النار لا يخرج منها، وبذلك جعلوا حكم العاصي وعقابه نفس عقاب الكافر.

فهذه سِتُّ مسائلَ مهمة، سنبين لك ـ أيها القارئ ـ أن حسن السقاف يقول بها ويعتقدها حقاً، ويخالف أهل السنة فيها، وبذلك يكون قد اندرج تحت حكم المبتدعة ـ بحسب رأي شيخه العلامة عبدالله الغماري، رحمه الله.

وسنشرع الآن في نقل كلام السقاف الذي يبرهن على قوله بجميع هذه المسائل خلافاً لأهل السُّنَّة:

المسألة الأولى: العدل، أو التحسين والتقبيح الذاتيين

هذه المسألة من المسائل الدقيقة في علم الأصول وعلم الكلام، والسقاف غير عارف بهذين العلمين، ولا يدري البحوث التي تنطوي فيهما، ولذلك فهو لم يعقد باباً خاصاً أو فصلاً خاصاً يبحث فيه المسألة. والسبب في ذلك ليس لأنه لا يقول بها، ولكن لأنه لا يتقن الخوض فيها، وأنا لا أستبعد أنه لم يجهد نفسه بَعْدُ بمحاولة إدراك كلام العلماء فيها. ومع ذلك كله تراه يستهين بهذين العلمين، لأنهما يشتملان على مباحث دقيقة تجل عن أذهان أكثر الناس. وكذلك تراه لا يسلم لكثير من المفسرين الذين جروا على التدقيق في معاني النحو والبلاغة كالرازي والبيضاوي وأبي السعود ومن سار على طريقتهم.

ويا ليته ترك هذه الطريقة لأصحابها ومن هو أهل لها، بل تراه يحط من قدر هذه العلوم والمعارف ولا سبب غير ما ذكرنا، إذن فقد وافق في حكمه وطريقته منهجية المجسمة وأتباع الحشو في الصدِّ عن هذه العلوم والمناهج!

وعلى كل حال، وإن لم يعقد صاحبنا حسن مبحثاً مستقلاً في هذه المسألة للسبب الذي ذكرناه، إلا أن هذا لا يستلزم عدم وجود ما يدلُّ على قوله بها.

وهذه المسألة هي أصل القول بأن الله يجب عليه ثواب المطيع عقلاً، ويستحيل عليه عدم عقاب العاصي عقلاً، وهذا الحكم مبني على التحسين والتقبيح العقليين لأفعال الله تعالى، وهذا يعني أن الله تعالى يفعل الأشياء بحسب ما تدعو إليه الداعية من حسن الشيء أو قبحه، فالداعي إلى فعل الله هو الحسن الثابت في نفس الأمر وكذلك القبح. ولا يخفى على الألبّاء أن إرجاع فعل الله تعالى إلى الداعية من الحسن والقبح الذاتيين، ينفي كون الله تعالى مريداً، وينفي كونه جل شأنه مختاراً.

وهذا هو العدل الذي يزعمه المعتزلة، إنهم إذ أرادوا نفي الجبر عن الإنسان أثبتوا الجبر لله تعالى، وكأن كون الإنسان حرّاً مكلفاً لا يتم إلا بالقول بأن الله غير مختار في أفعاله، ولأجل هذا المعنى نفى المعتزلة إرادة الله تعالى كصفة، وزعموا أن الإرادة راجعة إمّا إلى فعل الله وتكوينه، أو إلى أمره ونهيه، وكلاهما فعل لله عند المعتزلة، فهم إذن نفوا الإرادة والاختيار عن الله.

والسقاف قلَّد المعتزلة وغيرهم في جميع ما قالوه في هذه المسألة دون ذكر دليل، مع زعمه الاجتهاد!

وقد أشار السيد عبدالله الغماري إلى هذه المسألة الأصلية في كتاب "بدع التفاسير" ص١٣٧ فقال: " قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ** ﴾ [القلم:٣] قال الزمخشري: غير مقطوع، كقوله:﴿ **عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ** ﴾

[هود:١٠٨]، أو غير ممنون به عليك؛ لأنه ثواب تستوجبه على عملك، وليس بتفضلٍ ابتداءً، وإنما تُمَنّ الفواضل لا الأجور على الأعمال.

قلت[١]:الرأي الثاني مِن بدع التفاسير مع ما فيه مِن إساءة الأدب في حق الله سبحانه وتعالى. وقد تكرر هذا منه في غير موضع من "كشّافه"، والله تعالى لا يجب عليه شيء إذ هو الخالق للخلق، ومبتدئهم بنعمه، فكيف يجب لهم عليه شيء إلا ما أوجبه على نفسه تفضلاً ؟

وما يعطيه من أجور لعباده الصالحين فله فيه المنة والفضل سواء أكان ابتداءً أم في مقابلة عمل.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: "لن يدخل الجنة أحد منكم بعمله"، قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: "ولا أنا إلا أن يتغمَّدني الله برحمة منه وفضل"[٢].اهـ.

وهذا الكلام من السيد عبدالله نفيس لطيف، ذكرناه هنا لعل أهل البدعة يرجعون بعد أن يراجعوا.

واستدراك الغماري على الزمخشري صحيح بلا ريب، وما قاله الغماري في حق الزمخشري يصدق على من يقول بقوله! بلا ريب.

---

(١) القول للسيد عبدالله الغماري.

(٢) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري (٥٦٧٣، ٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦) ومن حديث عائشة: البخاري (٦٤٦٤، ٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨).

وأورد الغماري في ص١١٨ قولَ الزمخشري على قوله تعالى: ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص:٧٥]: "وفيه: إني خلقته بيدي، فأنا أعلم بحاله، ومع ذلك أمرت الملائكة بأن يسجدوا له، لداعي حكمة دعاني إليه من إنعام عليه بالتكرمة السَّنِيّة، وابتلاء للملائكة، فمن أنت حتى يصرفك عن السجود له ما لم يصرفني عن الأمر بالسجود له؟". اهـ.

فقال الغماري ص١١٩: " في هذا الكلام أمور... الثالث: قوله: "لداعي حكمة دعاني إليه "، وهذه جرأة لا تصدر إلا من معتزلي جلد كالزمخشري، والله تعالى لا يدعوه شيء؛ إلى فعل شيء؛ لأن الداعي إلى الشيء والباعث عليه الوصول إلى غرض من تكميل نقص، أو جلب مصلحة، أو درء مضرة، والله تعالى منزَّه عن ذلك". اهـ.

وقال الغماري ص٤٤ رداً على الزمخشري في موضع من "تفسيره "[1]: " ومن بدع التفاسير قول الزمخشري: ويجوز أن يراد : وإن كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين؛ لأنها مما تنكره العقول، فلا تقعد بعد الذكرى، بعد أن ذكّرناك قبحها ونبّهناك عليه، معهم.

(١) الآية ٦٨ من الأنعام.

قلت[1]: هذا تعسفٌ كبير، وقسرٌ لألفاظ الآية على أن تفيد مذهبه الاعتزالي في التحسين والتقبيح العقليين". اهـ.

أقول: إذن الغماري مع أهل السنّة في هذه المسألة، وهو يعتبر المعتزلة مبتدعة في قولهم بها.

وبعد وضوح موقف السيد الغماري، فلننقل لك بعض كلام من السقاف لتعلم أنه تابع الزمخشري ونبذ الغماري؛ فكان الأولى به أن يعلن تقليده للمعتزلي الزمخشري، لا في علمه بل في بدعته؛ لأن الزمخشري فيه عِلْمٌ لا يخفى.

قال حسن السقاف في "صحيح شرح الطحاوية" ص٢٧٩ رداً على قول الطحاوي: "يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً": "لا شك بأن الله تعالى يفعل ما يشاء، ولكنها عند المصنف هاهنا حق أريد به باطل[2].... ومراد المصنف ومن يقول بقوله من الأشعرية وغيرهم عبارتهم المشهورة: (الله لو وضع المتقين في النار ووضع الفجار في الجنة لكان عادلاً؛ لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والله تعالى يتصرف في ملكه كما يشاء)، وهذا قول باطل في تعريف الظلم والعدل". اهـ .

أقول: الأشاعرة قالوا: إنه لا يجب عقلاً على الله ثواب المطيع ولا عقاب العاصي، ولكن الله لا يُخلف وعده، وقد وعد شرعاً أن المؤمنين سيكونون في

---

(١) أي: الغماري .

(٢) تأمل كيف يخاطب الطحاوي ويشكك في قصده ويستهزئ به.

الجنة بإذن الله وفضله لا بسبق وجوب عليه، وأن من فعل الكبيرة منهم لا يخلد في النار، وأنه لا شك خارج منها وإن طال المقام؛ لأنه من أهل الإيمان. وأما الكفار فإنهم لا يدخلون الجنة، ويبقون في دار العقاب أبداً.

والله تعالى لا يخلف وعده، ولا يكون ما أخبر به باطلاً ولا كذباً.

فأنت ترى أن الأشاعرة اطردوا مع العقل والنقل، فلم يوجبوا فعلاً على الله تعالى عقلا؛ لأنه لو وجب عليه شيء من الثواب والعقاب وغير ذلك من الأفعال؛ للزم أن يكون الله مجبوراً لا مختاراً. وأما شرعاً - أي بالنظر إلى ما هو ثابت في الشريعة - فهم لا يترددون بالحكم بالجنة للمؤمنين وبدار العقاب للكفار.

والسقاف أوهم بكلامه السابق أنهم يريدون أن ما أخبر به الله تعالى في الشريعة قد لا يحصل، وهذا غلط عليهم مقصود منه بلا شك.

واستدل الأشاعرة - بالإضافة إلى ما نبّه عليه الغماري سابقاً - بقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة:١٧].

فهذه آية صريحة في الدلالة على حقيقة قول الأشاعرة، ولا يتوقف في هذا عاقلٌ أبداً. فالله يفعل ما يريد، ولا يقال: يفعل ما يجب عليه، وإهلاك المسيح بن مريم - عليهما السلام - بل إهلاك من في الأرض جميعاً بمن فيهم من الصالحين والكفار وعدم ثوابهم ولا عقابهم على شيء؛ هذا كله أمرٌ جائز أن يريده الله تعالى، وعدم إرادة ذلك ليس لاستحالته، ولكن الله لم يرد أن يفعل ذلك، ولو فعل لم يكن محالاً.

وتأمل في خاتمة الآية ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ ﴾ لتعلم كيف قال الأشاعرة: إن تصرّف الله في ملكه على أي صورة من الصور وعلى أي نحو من الأنحاء جائز، لا يوجب العقل شيئاً ويمنع آخر عن الله تعالى، خلافاً للمعتزلة ومَن وافقهم ـ كالسقاف والزيدية والشيعة الإمامية.

ولذلك قال الإمام ابن عطية في "تفسيره": " أي: لا مالك ولا رادّ لإرادة الله تعالى في المسيح ولا في غيره، فهذا مما تقضي العقول معه أن مَن تنفذ الإرادة فيه ليس بإله ". اهـ .

والأحاديث الواردة بهذا المعنى عديدة، ولكنا لا نستدل على السقاف بالحديث؛ لأنه لا يؤمن به، وهو مستعدّ لإنكار جميع الأحاديث بحجة أنها آحاد تخالف ما يفهمه هو مما يظنه مقطوعاً به.

ثم إن السقاف زاد في التهافت فقال ص٢٧٩: " وهذا الكلام باطل من وجوه ". اهـ، واحتج بكلام لا قيمة له ولا يستند إلا إلى وهم فقال:

" ١- أنه لا معنى للآيات التي يذكر الله تعالى فيها أنه لا يظلم الناس شيئاً". اهـ.

أقول: كذا قال! وكلامه غريب عجيب، وفيه استخفاف بالقرآن، فكيف يقول: لا معنى للآيات؟ وهل توجد آية لا معنى لها ؟! فقوله تعالى: ﴿ **وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ** ﴾ [غافر:٣١] كيف يكون لا معنى له؟ وإذا عرفنا أن الله قال:﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ** ﴾ [التكوير:٢٩]، فمعنى ذلك أن نفس فعل العباد بإرادة الله وهو ليس ظلماً لهم، والفعل هنا عام لم يخص بفعل طاعة أو معصية، والآيات الدالة على هذا المعنى عديدة، والأحاديث الدالة أكثر. فكيف يقول السقاف: إنها لا معنى لها ؟!

ثم قال السقاف:

" ٢- أن الإنسان عندما يهضم أو يمنع ما يملك من الرقيق ـ الذي هو ملك يمينه... ـ والأنعام الطعام والشراب، أو يؤذيها بالضرب بلا حق، فإنه يكون ظالماً عسوفاً، وهو في ذلك متصرّف في ملكه". اهـ .

أقول: هذا الكلام يدلُّ على أن السقاف لم يحرز بعدُ معنى أن نقول له: الله يملك الخلق، وبناءً على ذلك ففعله فيهم ليس بظلم أصلاً، أي: لا يتصور الظلم من الله أصلاً. ويظهر أن السقاف يظنُّ أن ملك الله كملك المخلوقات، فإذا ترتَّب الظلم في فعل المخلوق فإنه يَلْزَمُ نفسُ الحكم في فعل الله تعالى. وهذا الظن باطل، وهو قياس الغائب على الشاهد، وهو تشبيه لله تعالى في فعله، وهو الملك.

ولم يعلم أن ملك الله تعالى للمخلوقات ملك حقيقي؛ لأنه خالقهم ومنشئهم لا من شيء، كما هو مبين في علم التوحيد والتفسير، وأما الملك الثابت للمخلوق فهو ملك جعلي بسبب الشرع، وهو ملك لبعض التصرفات، وليس ملكاً لأصل الوجود، كما يعرف ذلك من عنده أدنى اطلاع على الفقه.

ولا نريد أن نفصل في الشرح للسقاف، فإنه يكره هذه المباحث، ويصفها دائما بأنها غير مفهومة!!!!

ثم هل يصح للسقاف أن يجري أحكام الشريعة الإسلامية على الله تعالى ؟! إن هذا استهانة بمقام الألوهية.

ولو قال: إن هذا الظلم ثابت بالعقل، والحكم عقلي، فهو يعترف بما ننسبه له. وهذا هو حقيقة اعتقاده.

ثم قال:

" ٣- أن هذا قول شنيع **شرعاً وعقلاً**، وفيه قلب للحقائق**!** لأن قولهم بأن الله تعالى لو وضع المطيعين من عباده ـ وفيهم الأنبياء والمرسلين[١] و الشهداء ونحوهم ـ في النار لا يعتبر هذا ظلماً، ولو وضع إبليس وفرعون في الجنة كان ذلك عدلاً ". اهـ.

أقول: هذا زيادة تأكيد من السقاف على أنه فعلاً يقول بأن حقيقة الحسن والقبح، أي الأحكام ثابتة بالعقل، فتأمل قوله:

١. هذا قول شنيع شرعاً وعقلاً.

٢. وفيه قلب للحقائق.

فهو اعترف بأن الأحكام ثابتة بالعقل.

ثم اعترف بأن لها حقائق ثابتة خارجاً. وهذا اعتراف بأن الحسن والقبح ثابت في نفس الأمر، وأن فعل الله تعالى يكون تابعاً له. وهذا يلزمه الجبر، أي كون الله تعالى مجبوراً كما ذكرنا.

وأما دعواه بأن هذا قبيح شرعاً، فإذا قصد أن الشريعة أثبتت أن الأنبياء صلوات الله تعلى عليهم والمؤمنين لا يكونون في النار؛ فهذا لا خلاف فيه، ولا محل للجدال حوله.

---

(١) كذا بلغة السقاف، وهي غلط وصوابها: والمرسلون . وأغلاطه اللغوية والنحوية عديدة جدّاً، فلم نهتم بالإشارة إليها جميعها، فعدم علم السقاف باللغة مشهور معروف، فكل من سمعه يتكلم، يدرك أنه لا يقيم عبارة تامة باللغة العربية. ومع ذلك يدعي الاجتهاد!

وإن زعم أن الشريعة أثبتت استحالة ما قاله الأشاعرة؛ فهو مجرد ادعاء لا دليل عليه، وما كان كذلك فلا اعتبار له، بل قد أثبتنا أن الشرع صرَّح بصحة قولهم.

ثم تأمل مغالطاته حين زعم أن الأشاعرة يجوِّزون وضع النبي ﷺ في النار وجعل ابليس في الجنة، وهذه تهمة كاذبة؛ لأن النبي ﷺ لا حقيقة له إلا كونه قد نبأه الله بالشريعة والدين، فما ثبت من الدين جزء من حقيقة النبي بوجه من الوجوه، والشريعة تخبر باستحالة حصول ما يزعمه السقاف، فكيف ينسب إلى الأشاعرة أنهم يقولون بذلك؟

فالأشاعرة يحيلون وضع النبي حال كونه نبياً في النار، وذلك لأن الله أخبر أنه صائر إلى الخلود في الجنة بنفس نبوته وما أوحاه له، ولا يصح صيرورة خبر الله تعالى كاذباً، فالإحالة من هذا الوجه لا بالعقل كما يزعم السقاف. وفي المسألة معانٍ دقيقة لا يليق المقام بذكرها.

ويبدو لي أنه لم يُحط بأطراف هذه المسألة؛ لأنها دقيقة وهو لا يحب الغوص في دقيق العلوم والمعارف! مع أن العلماء إنما يتميزون ويظهر علمهم بذلك.

إذن تبين لنا بطلان مزاعم السقاف، ووقوعه فيما حذّر منه السيد عبدالله الغماري، وانحرافه إلى أعداء أهل الحق، وهو يحسب أنه يُحسن صنعاً.

وأما احتجاجه بقول الماتريدية في "شرحه" للطحاوية فهو دليل أخير على عدم دركه للمسألة بينهم وبين الأشاعرة، فليرجع إلى رسالتنا في توضيح الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، فقد شرحنا المسألة هناك.

المسألة الثانية: نفي الكلام النفسي وخلق القرآن

أراد السيد عبدالله الغماري بهذه المسألة أن إطلاق القول بخلق القرآن هكذا بدون تقييد ـ كما سنذكره ـ هو دليل على الابتداع واتباع المعتزلة.

وذلك لأن القرآن معلوم أنه كلام الله، فإذا قال قائل: القرآن مخلوق مع كونه كلامَ الله، فإنه يُفهم من هذا القول أن أصل كلام الله ــ الذي هو صفة نفسية لله جل شأنه ـ مخلوق، أي إنه ليس ثابتاً أصلاً. أو يقول بأن لا كلام لله إلا مخلوق وهو حادث، كما هو قول المجسمة، وهو عين قول المعتزلة، وقول السقاف بعينه، عدا أن المعتزلة والسقاف يقولون: إن القرآن حادث لا في ذات الله بل في اللوح المحفوظ والشجرة ونحو ذلك، وأما المجسمة فيزعمون أن الله أحدث القرآن ابتداءً في ذاته العلية.

فالمجسمة والمعتزلة اتفقوا على نفي صفة الكلام النفسية الأزلية التي ليست بحرف ولا بصوت.

وقد نقلنا كلام الغماري الذي يصرِّح فيه بإثبات الكلام النفسي، وبأن نفيه بدعة، وقد صرّح بذلك في غير موضع، حتى سمّى نفي الكلام النفسي ببدعة البدع فقال في "بدع التفاسير" ص١٢٥: " بقي أمرٌ ثالث ننبه عليه؛ لأنه

بدعة البدع، وهو قوله[1]: لأن الكلام عرض لا يقوم إلا بجسم. وهذا مبني على مذهب المعتزلة في إنكار أن يكون لله تعالى كلام نفسي قديم، وقالوا: معنى أن الله متكلم: خالق للكلام في جسم كشجرة، ومن هنا قالوا بخلق القرآن، فخالفوا إجماع الصحابة والتابعين وسائر علماء السنّة. وهذا بحث طويل يُطلب تحريره في كتب الكلام". اهـ.

إذن ها هو الشيخ عبدالله الغماري يصرِّح بأن من ينفي صفة الكلام النفسي فإنه يكون قد ارتكب بدعة البدع. وسترى أن السقاف يقول بذلك كله، بل إنه يرتكب عين ما حذَّر منه الغماري، فيغوص في الذي حذر منه الغماريّ، وهو يحسبُ أنه يُحْسِنُ صنعاً.

وبعد أن عرفنا رأي السيد عبدالله الغماري في هذه المسألة، فلننظر الآن في موقف السقاف، هل انتصح بكلام شيخه أم أنه انتكس وقال ببدعة البدع ؟ كما سماها الغماريّ.

قال السقاف في "صحيح شرح الطحاوية" ص٢٩٨: " أكثر ما ذهبت إليه الأشعرية في ذلك نقول به، إلا أننا نخالفهم في إثبات الصفة النفسية؛ لأنه لا دليل عليها، ولأن الله عز وجل ليس جسماً تقوم به الصفات كما يتصور ويتخيل بعضهم قيامها بالذوات من الأجسام". اهـ.

---

(١) أي: قول الزمخشري.

تأمل أيها القارئ الذكي في تلاعب السقاف الواقع في كلامه، فأنت تعلم أن المعتزلة نفوا الكلام النفسي، وأثبتوا الكلام فقط حرفاً وصوتاً خلقهما الله تعالى في الشجرة أو في اللوح المحفوظ.

وأما الأشاعرة فأصل الكلام عندهم هو الصفة النفسية القديمة التي لا تتألف من صوت وحرف، وليست مخلوقة ولا حادثة، وهي صفة قديمة ثابتة لله تعالى. ثم إن الله تعالى يدلّ مخلوقاته على كلامه النفسي بأن يعلمهم الحرف والصوت والنظم المعهود الذي أودعه في اللوح المحفوظ، أو يزيل المانع فيخلق فيهم إدراكَ كلامه النفسي.

فالأشاعرة إذن يتميزون عن غيرهم بإثباتهم الكلام النفسي.

فإذا كان السقاف ينفي الكلام النفسي ولا يثبت إلا ما قال به المعتزلة من الحرف والصوت، فهل يصح بعد ذلك أن يُعَبِّرَ عن حقيقة مذهبه بأن يقول: " أكثر ما ذهبت إليه الأشعرية في ذلك نقول به إلا أننا نخالفهم في إثبات الصفة النفسية" ؟ فإذا نفيت الصفة النفسية ـ يا أخ حسن!ـ فبأي شيء توافق الأشاعرة وقد خالفتهم في أصل مذهبهم في هذه المسألة ؟ لو أنك كنت صريحا لقلت في بيان مذهبك: **إنك تخالف الأشاعرة فيما تفردوا به عن المعتزلة، ولا تقول إلا بما أثبتَه المعتزلة، لكي تكون صادقاً بلا لفّ ولا دوران!**

وطريقة التعبير التي يتبعها السقاف هنا معهودة منه، فهو يقصد أن لا يعلن عن حقيقة ما يقول به إلا على سبيل التدريج، بل يوهم أهل السنة أنه

قائل بقولهم، ثم يصرح بعد ذلك بزمان أنه مخالف لهم، وكأنه كان يدعي موافقته على سبيل التقية!

وقد صرح السقاف غير مرة بنفي الكلام النفسي، وبموافقته للمعتزلة ومن مشى معهم؛ فقال في "شرحه" للطحاوية في هامش ص٣٠١: " ما في هذه العبارات من إثبات أن هناك صفة نفسية قائمة بالله تعالى تسمى صفة الكلام ليست بحرفٍ ولا صوت: هو مذهب جمهور الأشاعرة، وأما غيرهم من المنزِّهة فلم يثبتوا هذه الصفة النفسية، مع أنهم يقولون بأن الله تعالى متكلم، ومعنى متكلم عندهم أنه مُبرز ومظهر لهذه العبارات والألفاظ في اللوح المحفوظ أو في الشجرة من غير أن ينطق بها ـ سبحانه ـ كما تقدَّم". اهـ.

فهذه هي حقيقة مذهب السقاف، وهو بالطبع مع من سماهم منزهة، يقصد بهم المعتزلة والزيدية والإباضية.

ثم تأمل في عبارته: "من غير أن ينطق بها"اهـ، فإنه يريد أن يوقع في ذهن القارئ أن الأشاعرة يقولون إن الله تعالى نطق بالقرآن، والنطق بالكلام هنا معناه حلول الحوادث التي هي الحرف والصوت في ذات الله تعالى ثم خروجها منها، فهو يتهم الأشاعرة بالتجسيم وقيام الحرف والصوت بالله تعالى! فهل هذا إلا افتراء؟

وقد لخَّص مذهبه في نفس الكتاب ص٢٩٦، وهو الموضع الذي أشار له، فبيّن أن الله تعالى " لما خلق الخلق وأراد أن يخاطبهم ويُفهمهم ما يريد منهم من أمر أو نهي، ولما لم يكن جسماً يجالسهم ويخاطبهم ويتكلم معهم بالحروف والأصوات والألفاظ؛ لأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:١١]، ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الأخلاص:٤] - أحدث طريقة لإيصال أمره ونهيه وخبره لهم، فخلق وأحدث لهم كلاماً بلغتهم بحروف وأصوات في اللوح المحفوظ أو في الشجرة التي كُلِّم عندها سيدنا موسى - عليه السلام - أو في غير ذلك". اهـ.

فأنت ترى أن السقاف قد وقع فيما حذر منه السيد الغماري، فليراجع موقفه من شيخه، وليعتبر.

المسألة الثالثة: خلق المكلف أفعالَه

ثبت في علم التوحيد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وتنزيه الله تعالى ليس فقط في الذات ونفي التجسيم والتشبيه كما يظن من لم يدرك من علم التوحيد إلا شذرات، بل يجب أيضاً تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات في حقيقة صفاتهم وحقيقة أفعالهم أيضاً، ويظن من قصر نظره ولم يُحط علماً أن لا مدخلية للأفعال في التنزيه، وهذا جهل.

فيجب على المسلم أن يعتقد أن حقيقة ذات الله تعالى لا يشابهها شيء من المخلوقات.

ويجب أن يعتقد أن حقيقة صفاته ـ جل شأنه ـ لا يشابهها شيء من صفات المخلوقات.

ويجب على المؤمن أن يعتقد أن حقيقة أفعال الله لا يشابهها شيء من أفعال المخلوقات.

فأما عدم المشابهة في الذات فقد بينها العلماء في كتبهم، خاصة في أثناء ردِّهم على المجسمة[1]. وأما عدم المشابهة في الصفات فقد بحثها العلماء، وفي

(١) انظر إن شئت في هذا المقام كتابنا "الكاشف الصغير" ففيه شفاء النفس في هذا المبحث.

كتب التوحيد، وذلك في مناقشاتهم لسائر الفرق الإسلامية مجسمة وغير مجسمة، وبينوا أن الاشتراك في الأسماء عندما نقول: الله عالم، والعبد عالم، ليس إلا اشتراكاً في أحكام حقيقة الصفة لا في عين الصفة وحقيقتها، وهذا ما يسميه المحققون بالاشتراك اللفظي[1]. وأما تنزيه الله في أفعاله فقد جعله علماؤنا ركناً مهماً جداً في مبحث علم التوحيد، وخالفوا فيه المعتزلة والشيعة والزيدية وغيرهم، ويندرج مع هؤلاء بعض المجسمة[2].

والحقيقة أن مبحث الأفعال من أدق البحوث، ولذلك كان الكلام فيه مع كبار المتكلمين، ولا يفهمه مَن لم يعتد التدقيق في النظر والفكر. ولذلك تجد هؤلاء السذَّج يحسبون المسألة سهلة، ولذلك يتناولونها بأسلوب غير لائق بها بل بهم.

وصاحبنا السقاف ممن يستهين بالبحث في هذه المسألة وتقريرها، على الرغم من دقتها ووعورة مسالكها.

وحاصل المسألة على سبيل الإجمال:

---

(١) إذا أردت التحقيق في هذا المبحث فارجع إلى كتابنا "نقض التدمرية"، ففيه تفاصيل مهمة.

(٢) لقد تكلمنا على هذا في "شرحنا" على الطحاوية وحاشيتنا على "خريدة" الدردير، وفي تعليقاتنا على "شرح المقدمات الأربع" التي وضعها العلاّمة صدر الشريعة، وفي كتاب "الانتصار" ردّ على بعض مَن يدّعي الانتساب إلى المعتزلة، وفي غيرها من الكتب.

أن الله كما لا يشابه المخلوقات في حقيقة ذاته، وكما لا يشابههم في حقيقة صفاته، وإن اشترك معهم في الاسم بأنه موجود وهم موجودون، وبأنه عالم قادر وهم يعلمون ويقدرون، إلا أن هذا الاشتراك لا يستلزم الاشتراك في حقيقة الذات والصفة ــ فكذلك نقول: لا يشابه الله غيره في حقيقة فعله، ولذلك قال أهل السنّة: فعل الله حقيقته الخلق، وهو الإيجاد لا من شيء، وأما حقيقة فعل العبد فهو الكسب، وهو اكتساب أمر يخلقه الله تعالى. فالفرق هائل بين فعل العبد وفعل الله، فلا قدرة للعبد على الإيجاد من العدم. وكذلك فإنا نقول: فعل الله لا يقوم بذاته، و لا يزيده كمالاً، بخلاف فعل العبد، فهو إما يزيده كمالاً أو نقصاً، فالعبد يكتسب صفة بعين فعله. وهكذا فتوجد عدة فروق فعل بين الله وفعل العبد. ولكن الغرَّ لا يلتفت إليها، فيزعم أن فعل العبد خلق مثل فعل الله تعالى.

وقد زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله، وأن حقيقة الخلق الصادر من العبد مثل حقيقة الخلق الصادر عن الله تعالى، ولذلك قالوا: إن الله لا تتعلق قدرته بفعل العبد. على اختلاف بينهم في تفاصيل ذلك.

ولذلك نفوا أن تتعلق إرادة الله على سبيل التخصيص بفعل العبد، وقالوا: إن فعل العبد صادر بقدرته وإرادته فقط. فلزمهم تخصيص تعلق القدرة والإرادة الإلهية. وهذا باطل كما عُلم في علم التوحيد.

وتفاصيل هذه المسألة تجدها في كتب الكلام، ولكنا لم نرد أن نخلي هذه الرسالة من ذكر بعض الحقائق لفائدة القارئ، ودفعاً لتلبيس السقاف.

ولكن دعونا الآن ننظر في كلام الغماري في هذه المسألة، فقد نقلنا عبارته الأولى التي يصرح فيها بأصول الابتداع، ومنها القول بأن العبد يخلق أفعاله:

نقل كلام للغماري في مسألة خلق الأفعال

علق السيد عبدالله الغماري[1] على قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ [البقرة:٢٦]": قال الزمخشري أيضاً: وإسناد الإضلال إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب؛ لأنه لما ضرب المثل فضلّ به قوم واهتدى به قوم، تسبب لضلالهم وهداهم... قلت (أي الغماري): هذا التفسير على نمط سابقه، وهو مبني على مذهب المعتزلة أن العبد يخلق أفعاله". اهـ

وقال السيد الغماري في موضع آخر[2]:" قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق:٢] قرأه بعض الغالين في الاعتزال: (**من شرٍّ**)[3] بتنوين شر، وجعل "ما" نافية. والمعنى: قل أعوذ برب الفلق من شرٍّ ما خلقه، بل خلقه فاعله. بناءً

(١) بدع التفاسير ص١٣-١٤.

(٢) بدع التفاسير ص١٤٨ .

(٣) في الأصل: (من شره) وهو خطأ.

على قولهم: إن العبد يخلق فعله. وهذا تحريف آثم يهوي بصاحبه في النار. نسأل الله السلامة والعافية". اهـ.

فالقول بخلق الأفعال بدعة عند السيد عبدالله الغماري.

فإذا علم ذلك، فما هو قول السقاف؟

لما كان التصريح بخلق الأفعال يحتاج إلى جرأة وقوة فكرية، فقد لجأ السقاف إلى أساليب عدَّة للوصول إلى مقصده من القول بأن الإنسان خالق لفعله على المعنى الذي ذكرناه[1]، هذه هي خلاصة خطواته في التلاعب:

١. نسب القائلين بالكسب إلى الجبر، وقد نقلنا لك سابقاً بعض ذلك فيما مضى.

٢. زعم أنه لا فرق بين مفهوم الكسب والخلق في القرآن، وعارض قول الطحاوي: (وأفعال العباد هي بخلق الله وكسب من العباد)، وقال في "شرحه" ص٢٨١: "فتبين أن كسب بمعنى عمل، ولا فرق بينهما". اهـ.

---

(١) وهو يصرح في مجالسه الخاصة، بأن العبد خالق لأفعاله، وبأن حقيقة فعل العبد مثل حقيقة فعل الله تعالى. ويتبع طرقاً ساذجة للاستدلال على ذلك، فتراه يحرك يده قائلاً: ها أنا أخلق فعلي بنفسي! وهو لعدم دَرْكِهِ لحقيقة المسألة وعدم تمكنه من الإحاطة بها تراه يتلفظ بهذا الكلام. ولو كانت المسألة كما يظنها الأخ حسن السقاف، لتمكن العلماء من حسم الخلاف فيها منذ أزمان عديدة، ولكنه الغرور وفعلُه بصاحبه!

قلت: حسناً، ومَن ينكر أن الكسب عمل؟! ولكن مرادك أن تقول: إن الكسب الذي ورد في القرآن لا يدل على ما قرره الأشاعرة، وأنت تدعي أن الكسب معناه نفس معنى الخلق، ولكن جبنت عن التصريح بالخلق فعبّرت عنه بالعمل. وليس الخلاف بين الفرق الإسلامية في أن العبد يعمل أولا، بل المعتزلة والأشاعرة أجمعوا على أن العبد له عمل، ولكن الخلاف في حقيقة هذا العمل: هل هو كسب أو خلق؟ هذه هي المسألة!

وإذا كان "كسب" بمعنى "خلق"، فهل تستطيع أن تقول إن الله تعالى كاسب أو يكتسب كما تقول خالق ويخلق؟؟

وإذا كان للكلمتين المعنى نفسه، فلم لم ينسب الكسب إلى الله تعالى في القرآن الكريم بل نجده دائما ينسب الكسب إلى العباد؟

وتوجد وجوه عديدة بها يظهر الفرق بين الكسب والخلق، ولكن التفصيل في ذكرها قد يكون له محل آخر.

٣. نفى دلالة الآيات التي احتجّ بها أهل السنّة الأشاعرة على أن الله خالق الأعمال وكل شيء في هذا الوجود، فقال فيه ص٢٨١ـ٢٨٢: "قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]: هذه الآية الشريفة ليست دليلاً على أن الأفعال مخلوقة لله". اهـ.

يريد أن يقول: بل أفعال الإنسان يخلقها نفس الإنسان لا الله عز وجلّ.

وغفل عن أن العبرة في الدلالة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. فالآية عامة، وقد وجه العلماء دلالتها في كتب علم التوحيد والتفسير على أن الله تعالى خالق لأفعال العباد، وإن كانوا مكتسبين لها بإرادتهم، ولكن جاء قول السقاف من انحرافه عن أصول التفسير قصداً، وهو شأن المبتدعة، كما نصَّ عليه الغماري.

وقال في ص٢٨٣: "فليس في ذلك أن فعل العبد ليس من صنعه، لاسيما وقد نسب الله تعالى أفعال العباد وأعمالهم لهم في القرآن الكريم". اهـ.

وهذا الكلام غفلة أو تغافل منه، فمجرد نسبة العمل إلى العبد لا تستلزم أن العبد يخلق فعله، فلِمَ لا تكون النسبة على نحو الكسب لا الخلق!

وقال في ص٢٨٤: " فليس في ذلك أن الله تعالى يخلق أفعالهم الشريرة أو يأمرهم بها". اهـ.

فهو يريد أن يقول: إن العبد هو خالق لأفعاله. وأما عطف "أو يأمرهم بها" فهو من تلبيسه وإيهامه أن أهل السنّة يقولون: إن الله يأمر بالشرور. وهذا غير صحيح! وهذا بناه على قوله وقول المعتزلة وغيرهم بأن الإرادة ترجع إلى أمر الله تعالى، ولكن هذا مخالف لآداب البحث، لأنه إلزام للخصم بناء على مذهب غيره.

فقد ظهر إذن أن السقاف يقول بأن العبد يخلق أفعاله، وأن حقيقة فعل الله عين حقيقة فعل العبد، وهذا هو عين التشبيه المناقض للتنزيه الذي يزعمه، فيكون مع زعمه التنزيه قد شبه الله تعالى في أفعاله بأفعال المخلوقات.

٤. صرَّح السقاف في غير موضع بأن عموم مشيئة الله تستلزم الجبر، فلما قال الطحاوي: (غلبت مشيئته المشيئات كلها) قال السقاف ص٢٧٨: "هذا

لبس في المفاهيم **قاده إليه إصراره في الدفاع عن فكرة الجبر، فتكلم حقاً وأراد به باطلاً** ". اهـ .

فتأمل كيف يقول إن الطحاوي أراد بكلامه باطلاً، وهذا لا يليق مع لزوم التأدب مع العلماء، خاصة أنه يزعم أنه يشرح متناً له.

وهو يتهم الإمام الطحاوي بالجبر، كما يتهم أهل السنة الأشاعرة بالجبر أيضا.

ولما قال الطحاوي (يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً) قال السقاف ص٢٧٨: " لا شك بأن الله تعالى يفعل ما يشاء، ولكنها عند المصنف هاهنا حق أُريدَ به باطل ! والله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ولكن المصنف ومن يقول بقوله يقولون بأنه تعالى قدَّر على أناس أن يعملوا عمل أهل النار، ولا يستطيعون أن يفعلوا خلاف ذلك". اهـ.

وهذا محض افتراء على الطحاوي وعلى أهل السنّة جميعهم، واتهام لهم بأنهم جبرية. فأهل السنة لا ينفون قدرة العباد على الكفر والإيمان، ولكنهم يقولون إن من علم الله تعالى أنه سيكفر، فهو سيكفر لا محالة، ولكن لأن السقاف يشك في علم الله تعالى الأزلي القديم، تراه يصدر عنه نحو هذا الكلام.

وتهجّمه على الإمام الطحاوي وعلى أهل السنّة الذين يقولون بقول الطحاوي كثير جداً، فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى طبعته الجديدة الثالثة المنقحة لصحيح !! شرح الطحاوية.

فبهذا الأسلوب يظهر لك مدى تلاعب السقاف، ولكنه لا يخفى علينا ولا يتعبنا معرفة حقيقة ما يقول به.

٥. تفنن السقاف في تحريف أحاديث ونصوص عديدة عن دلالتها، وذلك بيّن في " شرحه" ـ بل جرحه ـ للطحاوية، وحاول أن يوهم القراء أنه إنما يعارض الطحاوي فقط، وتغافل عن أن متن الطحاوي متن مشهور تلقّاه العلماء بالقبول.

قال الطحاوي: (و السعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله).

قال السقاف ص٢٧١: " كلام باطل مردود؛ لأنه يفيد أن الله أجبره على الشقاء وألجأه إليه ". اهـ.

أقول: كلام السقاف هو الباطل؛ لأن ما قاله الطحاوي استفاده من آيات قرآنية وأحاديث نبوية عديدة، ومعناه: أن الله علم أزلاً ما الخلق صائرون إليه بحسب عملهم وكسبهم لا بجبر الله تعالى.

وزعمه أنه يدل على الجبر مجرد عناد وتحكّم.

وقال الطحاوي: (وأيقنّا أن كلاً من عنده، وكل مُيَسَّرٌ لما خُلق له).

فقال السقاف: " هذا ما يريد أن يصل إليه ويؤكد عليه من أن الشقاء مثلاً مقدَّرٌ على الإنسان قبل أن يُخلق بحيث ليس بوسعه أن يعمل غير ذلك، سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم". اهـ .

قلت: كذا قال! وهذا تهافت منه بل أقصى التناقض؛ ألم يزعم أنه يقول بأن الله عالم أزلاً بما سيكون، وأفعال الله يعلمها الله تعالى على ما ستكون عليه من قبل وجودها، فإذا علم الله أن فلاناً سيكون مصيره إلى الجنة؛ لأنه مؤمن سيموت على الإيمان، فهل يمكن أن يكفر ذلك الإنسان عندما يوجد ؟

إذا أجاز السقاف كفره، فإنه يجوز الجهل على الله تعالى، وهذا كفر، وإن لم يجوِّز ذلك، فلمَ نفاه في كلامه السابق؟

وليس القَدَر إلا علم الله بما سيكون، أو إرادته المتعلقة بالأشياء بحسب العلم الأزلي.

فإن كان السقاف يؤمن فعلاً بأن الله تعالى عالم أزلاً بما سيكون فلا ينبغي أن يعارض ذلك، ولكنا نشكُّ فعلاً في اعتقاده بهذا الأصل!

وهذا ليس بعيداً عنه؛ لأن صاحبه أمين نايف ذياب قائل بأن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد حصولها ووجودها، ولا يبعد أن يكون السقاف متأثراً به، فهو قد استفاد منه كثيراً.

٦. وقد حاول السقاف في " شرحه"! أن يبطل الأحاديث التي فيها إثبات القدر وإثبات كتابة الأشياء قبل وجودها. فراجع ما قاله.

ولا تستبعد أن يحاول السقاف بحيلته وطرقه أن يعمل على تغيير العقائد فيشطب ركن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان، بحجة أن الأحاديث إسرائيلية أو أنها ضعيفة، أو أن الدولة الأموية قد دفعت المحدثين والحفاظ إلى وضعها

أن دسها في كتب الحديث، ولكن السبب الأساسي هو موقفه من علم الله تعالى الأزلي.

وبهذا ثبت أن السقاف قائل بخلق المكلف لأفعاله، وهذا من البدع العقائدية كما قاله شيخه الغماري. وثبت أنه مشترك مع صديقه العزيز أمين نايف ذياب في نفيه للقدر، وزعمه أن أحاديث القدر باطلة وموضوعة، وأنها إسرائيليات قد تم وضعها بتدبير من دولة بني أمية.

المسألة الرابعة: نفي تعلق المشيئة الإلهية بكل شيء، ومنها المعاصي والمباحات

ومع أن هذه المسألة لها تعلق بالمسألة السابقة، إلا أن العلماء يفردونها ويتكلمون عليها على حدة؛ لأن لها رجوعاً إلى صفة الإرادة، والمسألة السابقة لها مرجع إلى صفة القدرة.

وكل من قال بخلق الأفعال، أي بأن الإنسان خالق لفعله، وليس الله هو خالق كل شيء ــ فهو يقول بأن المشيئة الإلهية لا تتعلق بكل شيء؛ لأنها لا تتعلق بأفعال الإنسان، وأفعال الإنسان منها طاعات ومنها معاصٍ، فإرادة الله لا تتعلق لا بتخصيص إيجاد الطاعات و لا المعاصي.

ولذلك فالمعتزلة قائلون بذلك.

بل إن المعتزلة أنكروا صفة الإرادة، وجعلوها راجعة إما إلى العلم أو إلى الفعل والأمر، والأمر ـ الذي هو كلام ـ أرجعوه إلى الفعل والإيجاد، كما مضى شرحه، وقد تابعهم السقاف في ذلك.

وقد وضحنا مذهب العلماء في الإرادة في كتاب " بحوث في علم الكلام" ، فليرجع إليه مَن أراد.

قال الشيخ عبدالله الغماري في " بدع التفاسير"[1] بعد أن أورد كلاماً للزمخشري على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف:٢٣_ ٢٤]:

" حكى الزمخشري هذين الوجهين ثم قال :

وفيه وجه ثالث: وهو أن يكون (**إن شاء الله**) في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنَّه أبداً، ونحوه قوله: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الأعراف:٨٩] .

قلت[2]: هذا من بدع التفاسير؛ لأنه صرف للآية عن ظاهرها، إذ معناها الظاهر والمناسب لسبب نزولها هو ما تقدم[3]، ولأن جعل المشيئة لتأبيد النهي مبني على مذهبه الاعتزالي في أن مشيئة الله لا تتعلق بجميع أفعال المكلَّفين، كما سبق في خطبة الكتاب، بل ببعضها.

---

(١) ص٨١-٨٢.

(٢) أي: الغماري.

(٣) وهذا المعنى الذي يشير إليه هو: " أي: ولا تقولن لأجل شيء تعزم عليه: إني فاعله فيما يستقبل إلا أن يشاء الله، أي: إلا متلبساً بمشيئته قائلاً: إن شاء الله " .اهـ.

وحكى المرتضى وجهاً آخر عن الفرّاء؛ وهو جعل الاستثناء متصلاً بفاعل، والتقدير: ولا تقولنَّ إنك فاعل إلا ما يشاء الله. قال: وما رأيته " أي هذا التأويل " إلا له. ومن العجب تغلغله إلى مثل هذا، مع أنه لم يكن متظاهراً بالقول بالعدل.

قلت: هذا التأويل اعتزالي محض، إذ معناه: أن الله تعالى ينهى أن يقول أحدٌ: إني أفعل ذلك إلا أن يشاء الله، معلقاً فعله على مشيئة الله؛ لأنه تعالى لا يشاء جميع ما يفعله الناس.

وهذا من بدع التفاسير؛ لأنه ينافي مدلول الآية، ولا يتفق مع سبب نزولها، ويظهر أن الفرّاء كان معتزلياً يُخفي مذهبه، كما كان أبو عبيدة خارجياً يخفي مذهبه إلا عن أصدقائه الخاصين به، وكان يغضب من أحدهم إذا لم يقل عن قَطَري بن الفُجاءة: أمير المؤمنين". اهـ .

قلت: ويبدو أن السقاف معتزلي أو شيعي كان يخفي مذهبه.

إذن رأينا أن السيد عبدالله الغماري يقرر أن هذا المذهب مذهب المبتدعة، فمن قال به يكون مبتدعاً عند الغماري إذن.

والآن فلْنورد كلام السقاف لنكشف لك عن حقيقة مذهبه الذي يحاول بعض الأحيان ستره، ولا يفلح:

فمما يدلُّ على قوله بهذا القول الذي ذكره الغماري تعريفه للإرادة، فقد قال في " شرحه"! للطحاوية ص٢٦٣: " ومعنى الإرادة أو كونه تعالى مريداً:

أنه قادر على تكوين ما سبقت به إرادته، لا يعجزه عن ذلك شيء، ولا يمانعه أحد.. " إلخ. اهـ .

وهذا تعريف يبعث على الضحك بناءً على الاستغراب الذي يجده العاقل عند قراءة التعريف:

فهو قد عرّف الإرادة بالقدرة، أو تعلق القدرة على سبيل التكوين، وهو معنى الفعل، فالإرادة فعلٌ عند حسن السقاف، وهذا هو مذهب المعتزلة كما تعلم، وقد سبق بيان أن حسن السقاف يقول بأن العبد يخلق أفعاله، فإرادة الله تعالى لا تتعلق بهذه الأفعال. إذن فالسقاف يقول بعدم تعلق الإرادة بجميع أفعال الإنسان.

وأما التعريف ففيه دورٌ أيضا؛ لأنه أدخل مفهوم الإرادة في تعريف الإرادة، ويترتب على التعريف نفي الإرادة كصفة؛ لأنه عرّفها بأنها القدرة على التكوين، وهذا إما فعل أو صفة القدرة، فإن كانت فعلاً عند السقاف فالإرادة ليست صفة؛ لأنها فعل، والفعل لا يتصف به الله تعالى، وإن كانت الإرادة عين صفة القدرة، فيلزم أن تكون القدرة عين الإرادة، فيلزم نفي الإرادة. وعلى كل ما قلنا يلزم التناقض مع ما قاله حسن السقاف في ص٢٦٤: " .... ويتصرف فيها بما شاء على حسب إرادته ومشيئته الأزلية". اهـ، فأثبت أن الإرادة أزلية، فكيف تكون أزلية وهي فعل والفعل لا يكون أزلياً ؟

فيلزمه إما التناقض أو نفي الإرادة كصفة، وهذا هو الذي سيؤول إليه أمر السقاف، فانتظر !

قال الطحاوي: (فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن).

فردَّ عليه السقاف ص٢٦٩: " هذا الكلام تأكيد للفكرة الغلط، فهو يريد أن يثبت بأن الله تعالى شاء لهم المعاصي والكفر أو الطاعات والإيمان، ولذلك شاؤوه ". اهـ.

فهذا تصريح من حسن بأنه يقول: إرادة الله لا تتعلق بالمعاصي والطاعات. وهو عين ما جعله الغماريُّ ـ رحمه الله ـ علامة البدعة.

قال الطحاوي رحمه الله: (لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم).

فقال السقاف رادًّا على هذا الكلام ص٢٦٨ – ٢٦٩: " إن أراد المصنف أنهم لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً إلا أن يكون سبحانه قد شاءهم له[1] مثل كون بعض الناس لا يستطيعون فعل الطاعة؛ لأن الله تعالى شاء لهم فهل المعصية؛ فهذا الكلام باطل مردود ! لأن الله جل جلاله لا يرضى المعصية ولا يحبها ولا يُلجِأُ[2] خلقه إليها حتى يعذبهم بالنار؛ لأن هذه الأمور ظلم، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن الظلم، ففكرة أن العباد لا يشاؤون المعاصي والكفر إلا لكون الله تعالى قد شاءها وأرادها وقدّرها عليهم وقضاها فكرة باطلة مردودة ". اهـ.

فهذا نصٌّ صريح جداً في أن حسن السقاف يقول بأن إرادة الله لا تتعلق بجميع أفعال العباد. وهذا بدعة وابتداع في نظر شيخه الغماري.

---

(١) كذا أثبتها، والصواب: قد شاءه لهم.

(٢) كذا رَسَمها، والصحيح: يُلجِئ.

ولا يخفى على القارئ الفَطِن ما اشتملت عليه هذه الفقرة التي سقناها من كلام السقاف من تخابط؛ فهو قد فسر عبارة الطحاوي بأنها تقتضي أن بعض الناس لا يستطيعون فعل الطاعة؛ لأن الله تعالى أراد لهم فعل المعصية، وهذا معناه أنهم لو تُركوا وشأنَهم لفعلوا الطاعة، ولكن الله تعالى أجبرهم وشاء أن يفعلوا المعصية. هكذا يفهم السقاف كلام الطحاوي، وهذا دالٌّ على عدم دركه بأن الإرادة تتعلق بحسب العلم، فمن علم الله تعالى أنه يريد الطاعة أوجدها له حين إرادته الفعل، ومن علم منه أنه يريد المعصية أوجدها له على حسب إرادته. فهذا هو معنى كلام الطحاوي ـ رحمه الله ـ لا كما حَرَّفه السقاف قصداً.

وتأمل كيف غالط وقال مُعَلِّلاً كلامَه السابق. " لأن الله ـ جل جلاله ـ لا يرضى المعصية ولا يحبها ... " إلخ، فجعل الإرادة مرادفة للمحبة بقصد المغالطة، وهو يعلم أن الأشاعرة يفرِّقون بين الإرادة وبين المحبة والرضا، ولكنه قصداً للتعمية والمَغْلطة عطف المحبة والرضا هنا في معرض الكلام على الإرادة تحريفاً لكلامهم وإلزاماً لهم بما لا يلزمهم.

فالمعتزلة هم الذين يفسرون الإرادة بالأمر والرضا لا الأشاعرة، ولعله لاستغراقه في مذهب المعتزلة نسي أنَّ الأشاعرة ينصُّون على المغايرة بين الأمر في متونهم التي يحفظها الأطفال والمبتدئون:

قال اللقّاني في " الجوهرة":

(وقـــدرةٌ إرادةٌ وغـــايَرَتْ   أمراً وعِلْماً والرِّضا كما ثَبَتْ)

فالإرادة نصَّ العلماء على أنها ليست نفس مفهوم العلم ولا الرضا.

وكذلك قال الشيخ الدردير في " الخريدة البهية" التي ندرِّسها للمبتدئين:

(حياته وقدرة إرادهْ وكل شيء كائن أرادهْ
وإن يكن بضدِّه قد أَمَرا فالقصدُ غير الأمر فاطْرَحِ المِرا)

إذن هل عرفت يا أخ حسن! أن الأشاعرة ينصُّون على مغايرة الأمر والإرادة أو القصد؟ فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تلزمهم بناءً على مذهب المعتزلة؟

قال الشيخ الدردير في " شرح الخريدة": " (فالقصد) يعني الإرادة (غير الأمر) بالشيء، بل ولا يستلزمه، كما أنه لا يستلزمها، لِما علمتَ أنهما قد يجتمعان في شيء - كإيمان أبي بكر - وقد ينفردان، وذلك لأن الإرادة صفة تخصّص الممكن ببعض ما يجوز عليه، والأمر يرجع للكلام النفسي كالنهي.

(فاطرح) أي: اتْرُك (المرا) وهو الجدال والنزاع الباطل[1] من المعتزلة الذاهبين إلى أنه تعالى يقع في ملكه ما لا يريد بناءً على اتحاد الإرادة والأمر، وهو تعالى لا يأمر بالفحشاء، فلا يريد القبائح كالكفر والمعاصي، وإلا لزم أنه يأمر

(١) والسقاف لم يترك الجدال والمراء بالباطل، بل خاض فيه حتى رأسه.

بها، وهو باطل. وحينئذ فهو تعالى لم يُرد من الفاسق إلا إيمانه وطاعته، لا كُفْرَه ومعصيته.

قالوا : ولأن إرادة القبيح قبيحة كخَلْقه وإيجاده.

فعندهم أكثر ما يقع من أفعال العباد ليس بإرادة الله ولا بخلقه وإيجاده، وإنما هو بمراد العبد وإيجاده. وهو شنيع.

هذا ونحن نمنع اتحاد الإرادة والأمر بدليل " ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن" [1]. وبأدلة عديدة أخرى مشروحة في كتب علم التوحيد.

والقبيح إنما هو كسب القبائح والاتصاف بها لا خلقها وإرادتها. وبالجملة: ما ذهبوا إليه يشهد بفساده العقل والنقل". اهـ .

أرأيت أيها القارئ هذه المسألة التي يذكرها الأشاعرة للمبتدئين في طلب العلم كيف يهملها السقاف ويتغافل عنها؟!

وكلام السقاف مملوء بالمغالطات والمهاترات الفارغة. وما نقلناه يدلل على وقوعه فيما حذر منه الشيخ الغماري.

المسألة الخامسة: القول باستحالة رؤية الله تعالى، ومعارضة الآيات، وردّ الأحاديث الصحيحة

(٢) جزء من حديث رواه أبو داود (٥٠٧٥)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٤٠).

اتفق أهل السنة على أن البشر يمكن أن يعلموا عن الله تعالى بعض الأحكام في الحياة الدنيا، وذلك إما عن طريق النظر العقلي، أو ما يخبر به الشرع، وقالوا: إن كل هذه الإدراكات التي يحصل عليها الإنسان ويكتسبها لا تستلزم معرفة حقيقة الله، بل هي مجرد معرفة بأحكام الألوهية، كالحكم بوجوب وجوده، وإن حقيقة وجوده ــ جل شأنه ــ مخالفة لحقيقة وجود المخلوقات، وإن قدرته تتعلق بالأشياء على سبيل الإيجاد مثلاً، وإن تعلقها الصّلوحي عامّ بجميع الممكنات، وإن كل موجود فهو قد وُجد بإيجاد الله تعالى، وإن علم الله تعالى متعلق بكل معلوم، وهذا شامل للممكنات والواجبات والمستحيلات. وهكذا، فكل ما نعلمه عن الله مجرد أحكام لذاته العلية أو صفاته أو أفعاله.

ومعرفة البشر متفاوتة، فمعرفة الأنبياء أجلُّ وأعلى من معرفة سائر البشر.

وبعد هذا قال أهل السنّة: لا يستحيل عقلاً أن يخلق الله تعالى فينا وإدراكا وعلماً به ـ جلَّ شأنه ــ زائداً على ما أدركناه بالنظر والنقل، بحيث يكون في زيادته كرؤية الشيء بعد العلم به بالنظر، وهذا الإدراك جائز عقلاً لا يمنع منه مانع مطلقاً، وقد ورد الخبر به، وسمّاه رؤيةً لله، وإن هذه الرؤية ـ التي هي نوع إدراك وعلم ـ يخلقها الله فينا، إما في عيوننا أو في نفوسنا مباشرة، وكل

هذا ليس بممنوع ولا محال. ودَلّت الآيات على وقوع الرؤية، وكذلك دلَّت الأحاديث الشريفة على ذلك.

وقال أهل السنّة: كما نعلم أن الله منزَّه عن الجهة والحدّ والمقدار، فكذلك نراه، فرؤية الله لا تستلزم المقابلة والجهة والحدَّ، ولا اتصالَ شعاع بالمرئي، فكل هذه شروط عادية للمرئيات في الشاهد، والغائبُ لا يقاس على الشاهد، والشروط العادية لا تلزم في الغائب، إنما اللازم الشرط العقلي فقط.

ولذلك فقد أجاز أهل السنة الرؤية، ولم يقولوا بصرف ما وَرَدَ في الشرع بها عن ظاهره؛ لأنه لا موجب لذلك، فلا يجوز صَرْف النص عن ظاهره إلا لدليل مانع ومحيل لحمله على معناه الظاهر. وهاهنا لا يوجد هذا الدليل.

ولذلك اشتغلوا بتفسير الآيات، وشرح الأحاديث مع تنزيه الله - تعالى - عمّا لا يليق به مِن توهّم الحدّ والمقدار والاتصال والانفصال ... إلخ، فالأصل حَمْل النصوص على ظاهرها. وعلى ذلك مشت جماعة المسلمين المتقدِّمين والمتأخرين.

أمّا المعتزلة ومن تبعهم فلما لم يُدرِكوا هذا الذي قلناه، ولا وصلوا إليه؛ ادعوا أن العقل يحيل الرؤية، وأن الرؤية تستلزم إثبات الحد والجهة، وهذا تشبيه لله تعالى بمخلوقاته، وهو محال، فمنعوا الرؤية، ولذلك أنكروا الأحاديث، وصرفوا الآيات عن ظواهرها.

والسقاف لما مال بقلبه وهواه إلى بعض هؤلاء ومَن سلك مسلكهم فقد بادر بإنكار الرؤية لأجلهم، واشتغل بإبطال الأحاديث وصرف الآيات عن ظواهرها. فوقع فيما حذَّر منه الغماري، ومِن قبله علماء أهل السنّة.

ونحن لا نريد الآن بيان مسألة الرؤية، فما ذكرناه يكفي هنا، ومَن أراد معرفة تفاصيلها، فليرجع إلى كتب العلماء وأصول الدين والتفاسير المعتمدة عند أهل السنّة ففيها شفاء المريض.

ولنشرع الآن في إيراد كلام الغماري ورأيه في منكر الرؤية، وذلك ليكون رديفاً لما نقلناه عنه آنفاً:

قال السيد عبدالله الغماري في كتاب "بدع التفاسير" ص١٢٦: " وفي كلام الزمخشري بدعة نبّه عليها أيضاً، وهي قوله: **لأنه في ذاته غير مرئي. يشير إلى مذهبه الاعتزالي أن الله لا تجوز رؤيته عقلاً**، وقد صرَّح بهذا في سورة الأعراف، ورمى الأشعرية المجوِّزين للرؤية بأنهم حُمُر موكفة، ونحن لا نعجب من وقيعته في الأشعرية مثل عجبنا من إصراره على **إنكار الرؤية التي ثبت**

وقوعها في الآخرة بالسنّة المتواترة، وأجمع عليها الصحابة[1] قبل ظهور الزمخشري بسنين". اهـ.

وهذا كلام نفيس فيه فوائد:

١. نفي كون الله مرئياً بدعة، والقائل بها مبتدع.

٢. أحاديث الرؤية متواترة.

٣. أجمع الصحابة على صحة الرؤية ووقوعها.

وأما قلّة تعجب الغماري من الزمخشري عند وقيعته في الأشعرية فذلك لما هو معلوم من العداوة والنزاع بين الأشاعرة والمعتزلة، ولما هو معلوم أيضاً من تعصب الزمخشري لاعتزاله واستهانته بكل من على غير نحِلته.

وقال الغماري في " بدع التفاسير" ص٥٧ تعليقاً على كلام للزمخشري: " قلت: حاصل كلامه نفي النظر عن الله تعالى بدعوى استلزامه المقابلة وهي في حقّه ممتنعة .

وهذا من بدع التفاسير، ومن غلطاته الشنيعة التي يردّها النص الصريح، فمن أسمائه تعالى الثابتة في القرآن والسنة : البصير.

(١) يعني أن الإجماع حصل على جواز الرؤية. وإن خالف بعضهم في وقوعها، فذلك غير قادح في أصل الجواز.

وقال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة:١٤٤]، والرؤية والنظر واحد[١].

ودعوى استلزامها للمقابلة باطلة؛ لأن الله تعالى منزَّه عن الجسمية ولوازمها، فكما أنه تعالى موجود لا في مكان ولا في جهة كذلك يُرى وينظر من غير جارحة ولا مقابلة". اهـ.

فالرؤية عند الغماري لا تستلزم الجهة والمقابلة.

فها هو قول الغماري واضح في أن الرؤية جائزة، وأحاديث الرؤية صحيحة متواترة، ودلّ عليها القرآن أيضاً.

فما هو موقف وقول السقاف من الرؤية ؟ هل يوافق شيخه الذي يفخر به ويزعم أنه يتخذه مرجعا له، أو يرجِّح عليه كلام المعتزلة، فيكون هذا شهادة من السقاف بجهل الشيخ الغماري وانحرافه عن الحق والمذهب الصحيح؟ لأن الرؤية عنده مدخل إلى التجسيم والتشبيه!

وقد ألّف السقاف رسالة متهافتة ضعيفة ردّ فيها أحاديث الرؤية، وتأوَّل الآيات على غير وجهها، وأعلن فيها عن قوله بإنكار الرؤية، وخالف أهل السنّة، وناصَرَ المعتزلةَ والشيعة والإباضية.

---

(١) قد يكون هناك نظر في قوله بأن الرؤية والنظر واحد، ولكن محل استشهادنا هو كلامه على الرؤية.

وقال السقاف في " شرحه" للعقيدة الطحاوية ص٥٨٤ بعد أن أنكر حصول الرؤية، وأنكر أن الله يُرى: " وأما في الآخرة فإننا نجزم بأن الله تعالى منزّه متعالٍ يستحيل أن يراه أحد ". اهـ.

فهو ينص على استحالة الرؤية في الآخرة وفي الدنيا، وهو يعتبر إثبات الرؤية نوعاً من التشبيه، ولذلك قال: " الله تعالى منزّه" أي: إن من قال برؤية الله فهو مشبِّه لله تعالى غير منزِّهٍ، هذا هو اعتقاد السقاف، وهو يكرر ذلك في دروسه وجلساته.

ولعلك تذكر إشارة السيد الغماري إلى أن المعتزلة قد اتهموا أهل السنة بالتشبيه؛ لأنهم قائلون بالرؤية، فها هو السقاف يتهم أهل السنة بالتشبيه.

وأيضاً فأنت تذكر أن الغماري قال: إن الزمخشري رمى الأشعرية القائلين بالرؤية بأنهم حُمُر موكفة، وذمَّه على سوء الأدب هذا. وها نحن نرى السقاف فرِحاً ببيتين أوردهما الزمخشري عن بعض العَدْلية يردّ بهما على القائلين بالرؤية، فهو يشير إليهما مؤيداً لمنشئهما؛ فهو لم يعلِّق عليه، بل أورد ذلك بعد أن نفى الرؤية وذكر مَن مِن المعتزلة وغيرهم ينفيها، وقال في " شرحه" ص٥٨٩: " وقد أنشأ الزمخشري[1] بيتين يردّ بهما على القائلين بالرؤية، وردّوا عليه بأبيات كثيرة، ربما تزيد على مئة بيت، لم يأتوا فيها بأكثر مما ذكرناه من الأدلة، وردّ عليهم

(١) كذا قال ونسبهما، لكن هما كما أسلفنا لبعض العدلية، كما صرّح الزمخشري في "كشّافه"، فلعلّه لتهوّره في الردّ وفرحه بها اقتنص لم يتنبه لهذا.

جميعاً في قصيدة طويلة طنّانة العلاّمة الشيخ ناصر بن سالم الرواحي الإباضي - رحمه الله تعالى - مطلعها:

نـزِّهْ إلهـك أنْ يُـرى كـي تعرفَـهْ أتُّـراك تعرفـه وتُثبـت ذي الـصفه

ثم يقول فيها:

رَمَّـزْتَ عـن تجـسيمه ونـصبتَه غرضـاً لعينـك مـن وراء البَلْكفـهْ "

. اهـ.

ونحن نكتفي بنقل هذا القدر من كلام هذا الرجل المتطاول على العلماء المستخفّ بهم.

واستشهاده بهذه الأبيات يدلُّ على أنه يتّهم أهل السنّة بأنهم لم ينزِّهوا الله تعالى، فهو قال: (نزه إلهك أن يُرى)، فهو يعتبر أن من قال: يُرى؛ لم ينزِّه الله، فهو مشبه مجسم إذن!

وهو ينسب لمن قال بأن الله يُرى أنه لا يعرف الله تعالى، فقوله (كي تعرفه. أتراك تعرفه وتثبت ذي الصفه) أي: من أثبت أن الله يُرى؛ فهو لا يعرف الله تعالى. ومعنى ذلك أن جماهير أهل السنة لا يعرفون الله تعالى!

ونسب إلى أهل السنّة أنهم مجسِّمة، وأنهم يقصدون ذلك، فقوله: (رمَّزت عن تجسيمه) يعني: أن من قال برؤية الله فهو مجسّم في نظر السقاف وفي نظر هؤلاء.

فهذا هو حقيقة موقف السقاف ممن يثبت الرؤية، فهو إذن يخالف أهل السنّة ويناصر المعتزلة والإباضية وغيرهم، ويتهم أهل الحق بالتجسيم.

وأنا أتعجب بعد كل هذا ممّن يدَّعي أن السقاف من أهل السنة، ومع ذلك يساعد السقاف ويروِّج له، بل يناصره ويؤيده على من يردّ عليه ويكشف زيفه وانحرافه. ثم هو بعد كل ذلك يدعي أنه من أهل السنة! ألا يعلم هؤلاء أن السقاف يستغلُّهم ويستعملهم لما يريد هو فقط تحت الترغيب والتهديد، فهم لضعفهم يمشون وراءه؟!

السقاف يخالف الغماري في مسألة الرؤية

لقد رأيت أن السيد عبدالله الغماري يقول بأن أحاديث الرؤية متواترة، وذلك في النص الذي نقلناه لك سابقاً .

ولكن الأحاديث عند السقاف ليست كذلك، فقد قال في " شرحه" للطحاوية ص٥٨٦ : " وقد ادعى بعض العلماء بأن أحاديث الرؤية متواترة، والواقع أنها ليست كذلك بعد التتبّع". اهـ.

فهو هنا ينكر التواتر لأحاديث الرؤية، ولو أنكر التواتر واكتفى بالقول بأنها صحيحة لكان قوله محتملاً، بمعنى أنه يحتمل الأخذ والردّ، ولكنه ينكر أنها صحيحة أيضاً، فقد قال هنا عن الأحاديث التي أوردها الدارقطني في " رسالة الرؤية": " ليست الأحاديث بجياد ولا صحاح" . اهـ .

وقد يتصور البعض أنه ينكر الأحاديث التي أوردها الدارقطني فقط، وهذا وهم وغفلة منهم، بل هو ينكر الأحاديث التي رواها الشيخان البخاري ومسلم في " صحيحيهما" ، وينكر الأحاديث التي رواها غيرهم من الحفاظ

والمحدثين في الرؤية أيضاً، وقد نقلنا لك في أول هذه الرسالة بعض كلام للسقاف يصرِّح فيه بذلك.

ثم قسّم السقاف الأحاديثَ الواردة في الرؤية إلى أربعة أقسام وهي: " أحاديث ضعيفة وتالفة، وأحاديث صحيحة وضعيفة لا علاقة لها بالموضوع، وأحاديث في " الصحيحين" إما شاذة[1] أو فيها ألفاظ منكرة وتصرُّف رواة، فلا يصح الاستدلال بها، وأحاديث صحيحة تنصّ على إثبات الرؤية، ولا يستقيم منها إلا حديث واحد وهو حديث جرير، وهو آحاد" [2]. اهـ

(١) ما يحكم السقاف عليه بالشذوذ، ليس إلا لأنه لا يستطيع أن يفهمها إلا على نحو تصير به مخالفة للقرآن، ثم تراه يعكس ذلك الفهم على الأحاديث النبوية، وينسب الشذوذ إليها، فالصواب أنه مع هذا التحقيق، يكون فهم السقاف هو الشاذ لا تلك الأحاديث.

(٢) لقد حكم السقاف على هذا الحديث بالبطلان في مسألة الرؤية فتناقض مع ما قاله هنا، فقال في ص١٣:

"هذا حديث باطل طعن فيه جهابذة من محدثي السلف ".اهـ.

وها أنت تراه الآن لا يستطيع أن ينكر صحة هذا الحديث، وقوله " إن جهابذة العلماء طعنوا فيه ": ليس بصدق، بل هو مجرد قول غير مطابق للواقع، فهو لا حقيقة له. وسوف نبين ذلك كله في رسالة خاصة نردُّ فيها على تهافتات السقاف التي اخترعها في كلامه على حديث جرير.

هـذا حاصـل كـلام الـسقاف كـما في ص٥٨٧ مـن " شرحـه! "عـلى الطحاوية.

ولعلك تقول: صحيح أنه نفى وردّ كل الأحاديث، ولكنه صَرَّح أيضاً بصحة حديث جرير، مع قوله: إنه آحاد.

فنقول لك: لا تفرح كثيراً يا مسكين! فإن السقاف كأنه لم يُطق أن تصدر منه هذه الكلمة فبادر في حاشية تلك الصفحة فردَّ الحديث فقال: " حديث جرير بن عبدالله أقوى ما روي في " الصحيحين" وغيرهما في هذه القضية، وهو حديث معلَّل وشاذ مردود". اهـ[1].

فالحديث مع صحته لم يُطِقِ السقاف إلا أن يحكم عليه بالشذوذ والعلة، وقد أشار إلى كلام علي بن المديني الوارد في بعض الكتب، واعتمد عليه في قوله بذلك، فقال في تلك الحاشية: " وقد ذكر الذهبي في "سير النبلاء" في قصة هناك: أن علي بن المديني قال عن حديث جرير هذا: " في هذا الإسناد من لا يُعمَل عليه، ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم، إنما كان أعرابياً بوّالاً على عقبيه". اهـ.

وأحال على ما ذكره في " رسالة الرؤية". ويا ليته ما أحال ولا قال، فإن السقاف في هذا الكلام قد وقع في تصنيع الكلام الذي لا أساس له بصورة

---

(١) وراجع ما نقلنا عنه من كلامه على الحديث في "مسألة الرؤية" (ص٣٣ من هذا الكتاب).

مقصودة، وعمد إلى التدليس الذي يبعثنا على التساؤل في الثقة به؟وما فعله، يدلُّ عندي على امتناع الثقة بأقواله نقلا وفهماً.

وسوف نلخص لكم هاهنا بيان ما اشتمل عليه كلام السقاف من مغالطات كما يليق بالحال: فالحديث رواه الشيخان[1] من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله، قال: كنا عند النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: " إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته... " الحديث، وهو صحيح على رغم أنف السقاف وتمحلاته.

قدح السقاف في هذا الحديث:

١- فقال في " مسألة الرؤية" ص ١٣: " هذا حديث باطل، طعن فيه جهابذة من محدثي السلف". اهـ. وهذا زعم مجرد من الدليل، ويكفى في ردّه رواية الشيخين له !

٢- ثم قال: " وقد ذكر الذهبي في " سير النبلاء " ١١/ ٥٣ في قصة هناك أن علي بن المديني قال: في هذا الإسناد مَن لا يعمل عليه ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم؛ إنما كان كان أعرابياً بوّالاً على عقبيه". اهـ.

(١) البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣).

قلت: هاكم أصل (القصة) كما في " تاريخ بغداد" ١١/ ٤٦٦-٤٦٧، وعنه نقل الذهبي في " سير أعلام النبلاء " ١١/ ٥٢- ٥٣، والمزي في "تهذيب الكمال" ٢١/ ٢٣-٢٣:

" أخبرنا الحسين بن علي الصيمري، حدثنا محمد بن عمران المرزباني، أخبرني محمد بن يحيى، حدثنا الحسين بن فهم، حدثني أبي، قال: قال ابن أبي دؤاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين! هذا يزعم – يعني أحمد بن حنبل – أن الله تعالى يُرى في الآخرة، والعين لا تقع إلا على محدود، والله تعالى لا يُحَدّ ! فقال له المعتصم: ما عندك في هذا؟ فقال: يا أمير المؤمنين ! عندي ما قاله رسول الله ﷺ، قال: وما قال – عليه السلام –؟ قال ... (الحديث)، فقال لأحمد بن أبي دؤاد: ما عندك في هذا؟ قال: أنظر في إسناد هذا الحديث. وكان هذا في أول يوم. ثم انصرف، فوجّه ابن أبي دؤاد إلى علي بن المديني وهو ببغداد مملق (أي: مفتقر) ما يقدر على درهم! فأحضره، فما كلَّمه بشيء حتى وصله بعشرة آلاف درهم! وقال له: هذه وصلك بها أمير المؤمنين ! وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحقَّ من أرزاقه. وكان له رزق سنتين. ثم قال له: يا أبا الحسن! حديث جرير بن عبدالله في الرؤية ما هو؟ قال: صحيح. قال: فهل عندك فيه شيء ؟! قال: يعفيني القاضي من هذا! فقال: يا أبا الحسن! هذه حاجة الدهر! ثم أمر له بثياب وطيب ومركب بسرجه ولجامه، ولم يزل حتى قال له: في هذا الإسناد مَن لا يعمل عليه ولا على ما يرويه، وهو قيس بن أبي حازم؛ إنما كان أعربياً بوّالاً على عقبيه! فقبّل ابن أبي دؤاد ابنَ المديني واعتنقه!! فلما كان الغد وحضروا قال

ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين ! يحتجّ في الرؤية بحديث جرير، وإنما رواه عنه قيس بن أبي حازم، وهو أعرابي بوّال على عقبيه. قال : فقال أحمد بن حنبل بعد ذلك: فحين اطلّع لي هذا علمتُ أنه من عمل علي بن المديني. فكان هذا وأشباهه من أوكد الأمور في ضربه". اهـ.

فأيرادنا للقصة كافٍ في ردّ ما تعلّق به السقاف منها لمناصرته في ردّ حديث جابر. وللخطيب البغدادي بعد روايته لها كلام في إبطال صحّتها نتمنى على القارئ الرجوع إليه، وقد فنَّده السقاف ـ في رسالته نفسها ص١٣ ـ بتهوّر كعادته، بدعوى أنه كان حال تصنيفه " تاريخ بغداد " حنبلياً مجسّماً ناصبياً مدافعاً عن مذهبه، لكنه بعدُ تشفَّع، وكأن تشفُّعه شافع له عنده! وهذا الذهبي شافعي، فماذا قال فيه لمّا قال في القصة ما قال ؟!

ونقول: في إسناد هذه (القصة) محمد بن عمران المرزباني، وهو الكاتب أبو عبيدالله المرزباني المشهور، قال عنه الأزهري: " كان أبو عبيدالله معتزليّاً، وصنّف كتاباً جمع فيه أخبار المعتزلة ... وما كان ثقة! " وقال: " كان أبو عبيدالله ابن الكاتب يذكر أبا عبيد الله المرزباني ذكراً قبيحاً، ويقول: أشرفتُ منه على أمر عرفت به أنه كذاب! " كذا في " تاريخ بغداد " ٣/ ١٣٦، وعقّبه الخطيب فقال: " يس حال أبي عبيدالله عندنا الكذب، وأكثر ما عِيب به المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة". اهـ، أي: كان يقول في الإجازة: " أخبرنا" ولا يبيّنها.

فهذا معتزليّ يروي ما ينصر مذهبه !

وفيه الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم، قال في " لسان الميزان" (١٢٦٦):" قال الحاكم: ليس بالقوي... ذكره الدارقطني فقال: ليس بالقوي ... ". اهـ.

ثم على التسليم بصحة هذا الخبر؛ فماذا تعني " أعرابي بوّال على عقبيه" ؟ أمّا أنه أعرابي فهذا لا يضيره، وأمّا الثانية: فإن كان هذا منه لمرض أوكِبَر أو سواهما من عذر، فلا يضيره كذلك، وإن كان المعنى - وهو المعنى - أنه غير محترز في أمور دِينه، فهو لهذا ليس ثقة؛ فهذا لا نسلِّم به، ونطالب بالحجّة عليه، فما من أحد حُكي عنه طعنُه فيه في ذلك، أو وصفُه إياه به، وهذه ترجمته منثورة في كتب التاريخ والرجال!

ثم على التسليم بصحّته - ولا نسلِّم بها - فالخبر فيه توهين لابن المديني، بل قل: إسقاط، وليس لقيس، والقوم كانوا يُعرِضون عن الرجل لأقلّ مما جاء في الخبر عنه بكثير، وحاشى لابن المديني - وهو الثقة الإمام الثبت - أن يفعل ذلك ! هذا كله على فرض أنه أراد ما ادعاه السقاف.

٣- قال السقاف في " مسألة الرؤية " ص١٣: " وما حاول الخطيب والذهبي ومَن قلَّدهما من التمحّل في تأويل هذا أو نفيه وإبطاله - يعني كلام ابن المديني السابق - فهو مردود لتوارد أقوال جماعة من الأئمة في الطعن بقيس بن أبي حازم ". اهـ.

وذكر بعد هذا ثلاثة نُقول في " الطعن فيه" كما زعم، ولم يلتفت إلى الأقوال الكثيرة المتواردة حقاً ! في توثيقه.

أما هذه الثلاثة المتواردة ! فهي:

أ- قال: " ففي تهذيب الكمال" ٢٤/ ١٥: أن يحيى بن سعيد القطان قال عن قيس بن أبي حازم: منكر الحديث". اهـ.

قلت: قال ابن حجر في " تهذيب التهذيب" ٨/ ٣٤٧: " ومراد القطّان بالمنكر: الفرد المطلق" . اهـ. وكونه متفرد باحاديث لا يستلزم هذا الطعن فيه.

ب – قال: " وهناك أيضاً عن إسماعيل بن أبي خالد أنه قال: كبر قيس ابن أبي حازم حتى جاز المئة بسنين كثيرة حتى خرف وذهب عقله".اهـ.

قلت: فالدليلَ على أن قيساً روى حديث جابر ــ رضي الله عنه ــ بعد التغيُّر! ولا إِخالُك تستطيعه. لكن إسماعيل تلميذ قيس مَن قال هذا وفرحتَ أنت به يردّ عليك فيُحزنك! فإسماعيل قال " هناك" أيضاً " ــ في " تهذيب الكمال" ٢٤/ ١٥ــ: " حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الإسطوانة" علّق راوي قوله: " يعني في الثقة ". اهـ. و إسماعيل أروى تلاميذ قيس، وكان ثقة ثبتاً . فلمَ لمْ تنقل عنه هذا كما نقلتَ هذا ؟!

ج – قال: " وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: وقد تكلَّم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظّمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم مَن

حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير. والذين [أطروه][1] حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب. ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث، وحمل عليه في مذهبه، وقالوا: كان يحمل على عليّ ــ رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة ــ والمشهور عنه أنه كان يقدِّم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه". اهـ.

قلت: ليتك أتيت بقول يعقوب كاملاً، وقد قرأتَ أوّلَه حُكْمَه على قيس: " وهو متقن الرواية"! وأمّا أن له أحاديثَ مناكير؛ فقد بيّنها مُطروه أنها غرائب، وأوردنا قبلُ تفسير ابن حجر لقول القطّان: " منكر الحديث " : " الفرد المطلق".

٤ – قال بعد قول يعقوب: " فيتبين من هذا أن الرجل ناصبي ـ أي: فبعض لسيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ والمبغض لسيدنا علي منافق بنصّ الشارع .... ". اهـ.

قلت: أنت في الرؤية لم تَقم عندك لحديث جرير قائمة، وهو حجّة موثّقة، فكيف ـ بالله ! ـ قبلتَ هذا الاتهامَ لقيس بالحمل على علي ـ رضي الله عنه ـ من مجاهيلَ وبلا حجّة ؟! لا بل واستنبطتَ منه نصب الرجل وبغضه له، فخرجتَ بنتيجة تقشعرّ منها جلود المؤمنين أن قيساً منافق!! وأقول: للرجل معك وقفة يوم الحساب.

(١) سقطت هذه الكلمة من رسالة السقاف !

والثابت المشهور أن قيساً كان عثمانياً، أي: مناصراً ومقدِّماً لعثمان رضي الله عنه، وهذا حال جمهور أهل السنّة ! وقد روى الخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد " ١٢/ ٤٥٢ عن قيس أنه حضر حرب الخوارج بالنهروان مع علي.

أقوال العلماء في قيس بن أبي حازم على وجه الاختصار سوى ما ذُكر:

- عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كوفي جليل.
- يحيى بن معين: قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد ... ثقة.
- سفيان بن عيينة: ما كان أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس.
- أبو داود : أجود التابعين إسناداً: قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة.
- يعقوب بن شيبة: من قدماء التابعين، روى عن أبي بكر فمن دونه.
- ذكره ابن حبان في " الثقات".
- العجلي: ثقة.
- إسماعيل بن أبي خالد: كان ثبتاً.
- الحاكم: أصح أسانيد الصدِّيق: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.
- ابن حجر: ثقة مخضرم...أحد كبار التابعين وأعيانهم.

- الذهبي: تابعي كبير فاتته الصحبة بليالٍ .. وثقوه.. حديثه محتجّ به في كل دواوين الإسلام... أجمعوا على الاحتجاج به.. قد آذى نفسه مَن تكلّم فيه..[1].

- هذا ما أردنا بيانه على عجلة، و " رُبَّ عجلة تَهَبُ رَيْثاً "، ونسأل الله – تعالى – لنا ولمن قرأه التوفيق.

وبهذا يتضح لك مقدار حذق السقاف في علم الحديث!

وقد صرح هو في " مسألة الرؤية "بأن القول بالرؤية مُخِلٌّ بقاعدة التوحيد والتنزيه، فقال في ص٨: " وقضية الرؤية أو عقيدة الرؤية أخلَّت بقاعدة التوحيد والتنزيه، وجعلته كالبشر أو كسائر البشر له صورة وشكل". اهـ.

فهو بهذا الكلام يتّهم جميع مَن قال بالرؤية بأنه مجسِّم، ومعلوم أن أهل السنّة الأشاعرة والماتريدية قائلون بالرؤية، فهم مجسمة عند السقاف إذن، فتأمّل. ثم بعد هذا ينسب نفسه إلى أهل السنة!

(١) انظر: " تهذيب الكمال" ٢٤/ ١٠-١٦، "تهذيب التهذيب" ٨/ ٣٤٦-٣٤٧، "تقريب التهذيب" (٥٥٦٦)، "لسان الميزان" (٤٤٥٨)، و" الكاشف" (٤٥٩٦)، " الثقات " لابن حبان (٤٩٧٨)، "تاريخ بغداد" ١٢/ ٤٥٢-٤٥٤، " الثقات" للعجلي(١٥٢٩)، " الجرح والتعديل " (٥٧٩)، "تذكرة الحفاظ" (٤٩)، " الكواكب النيرات" (٥٢)، " معرفة علوم الحديث" للحاكم ص ٥٥.

وقد غالط السقاف كثيراً في رسالته في الرؤية حتى نسب إلى الإمام الرازي والقرطبي أن الرؤية قول جمهور أهل السنة، وهذا تحريف لكلامهما، فقال في ص ٧٦: " قال المفسرون ـ كالقرطبي والرازي[١] ـ وهذا لفظ الفخر الرازي: (اعلم أن جمهور أهل السنة يتمسكون بهذه الآية في إثبات أنَّ المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة) ".

قال السقاف: " فقد بيَّن المفسرون أن هذه المسألة ليست مجمعاً عليها عند أهل السنة، وإنما هي قول الجمهور ". اهـ .

وهذا الكلام تدليس، ولكنه لا يخفى علينا، فالرازي ومثله القرطبي لا يريدان بهذا أن مسألة الرؤية هي قول الجمهور، بل يريدان أن جمهور أهل السنة تمسكوا بهذه الآية ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٣] في إثبات الرؤية، ولكن غير الجمهور تمسّك بآيات وأحاديث أخرى، هذا هو ما يريد هذان الإمامان، وقد حرَّفه السقاف إلى ما رأيت، فتعجَّب!

ومن تحريفاته أنه نقل إنكار الرؤية عن أبي حنيفة الإمام الأعظم، ولو عرفتَ مُستنَد النقل لضحكتَ ـ يا مَن تتقي الله تعالى ـ من جرأة السقاف على

---

(١) في تفسيرهما لآية: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

التلبيس، فقد أشار في نفس الكتاب ص٧٧ في الهامش (٤٣) أنه نقل ذلك عن خصوم أبي حنيفة !! فقال: " نقله عنه خصومه الذين يردُّون عليه وعلى أتباعه، مثل: ابن شجاع الثلجي وبشر المريسي، فإن عثمان بن سعيد الدارمي قال في كتابه النقض.... " إلخ . اهـ .

أهذا أسلوب تثبت به عقيدة إمام كبير يا حسن السقاف؟! تنقل ذلك عن أعدائه؟ ومَن هو هذا العدو، إنه مجسِّم[1] كما يظهر من كتابه الذي سميته، وهذا معلوم مشهور، وأنت تعرف ذلك جيداً، ولكنه الهوى!!

ألم تجد واسطة أقوى لتنقل عنها مذهب الإمام الأعظم سوى الدارمي المجسِّم؟

وكيف تغافلتَ عن كون الإمام أبي حنيفة من أهل السنّة ؟! ومن تلامذته وأتباعه الكثيرون الذين نقلوا عنه مذهبه الصحيح وهو إثبات الرؤية، ومنهم الإمام الطحاوي وغيره كثيرون !

وكذلك نسب السقاف إلى الإمام الغزالي ـ رحمه الله ــ أنه ينفي الرؤية، وقد عرف القاصي والداني أن الإمام الغزالي يثبت الرؤية في جميع كتبه[1]، وهل

(١) الغريب أن السقاف يكفر الدارمي الذي ينقل عنه؛ لأنه مجسم، والكافر عنده لا عدالة له، فلا حجة في نقله عن الأئمة الكبار كأبي حنيفة، فكيف يحتج السقاف به في هذا الموضع؟!

تعرف مَن هو واسطة النقل هذه المرة؟ إنه الخليلي أحد المناقضين للأشاعرة، فلما زعم السقاف أن الغزالي ينفي الرؤية قال في الهامش ص٧٧: " نقله بعضهم عنه من كتابه " سر العالـمَيْن وكشف أسرار الدارين" ، قال الشيخ العلامة سماحة المفتي أحمد بن حمد الخليلي في كتابه الفذ " الحق الدامغ" ... ". اهـ.

والخليلي كتب هذا الكتاب، وإحدى مسائله نفي الرؤية!! وقد حاد الشيخ الخليلي في العديد من مواضع كتابه عن طريقة النظر الصحيحة، وارتكب العديد من المخالفات لطرق الاستدلال المعتبرة، وقد أظهرنا شيئاً من ذلك، وسوف نردّ عليه ــ إن شاء الله تعالى ــ في رسالة خاصة. ولكن أنّى

(١) راجع ما كتبه الإمام الغزالي في مسألة الرؤية في كتاب "الاقتصاد في الاعتقاد"، وشرحنا على كتاب "الاقتصاد"، ومقدمة الغزالي لكتاب "إحياء علوم الدين" العقائدية، وغيرها من كتبه، فقد أثبت فيها جميعاً الرؤية بنص صريح وعبارة واضحة، فكيف يجوز بعد ذلك للسقاف أن ينسب إليه نفي الرؤية ؟! فهلاّ تثبت، ولكن هذا هو شأن السقاف، فهو لا يعتمد على أكثر من توهمات فاسدة تدفعه إليها أهواء نفسية.

فالسقاف يعتمد دائماً في نسبة الأقوال على المخالفين لمذهب أهل السنة، مع أن كتب علماء السنة موجودة ومشهورة، ثم تراه يدعي النزاهة والالتزام بالمنهج العلمي فيعترض على من اعتمد على أصحاب الفرق في نسبة مذهب لقدماء المعتزلة أو الشيعة، والحال أن كتب هؤلاء القدماء غير موجودة، ولا وسيلة لدينا لمعرفة أقوالهم إلا النقل عن من عاصرهم ورأى كتبهم، وهو ثبت في النقل عنهم، لا كالسقاف. فتأمل في هذا التناقض.

للسقاف أن يكتشف ذلك الضعف في كلام الخليلي وهو غير متقن لعلوم النظر والآلة ـ كالأصول والنحو والبلاغة والمنطق ـ ولا يعرف دقائق علم التوحيد، ثم هو بعد ذلك ـ بل قبل ذلك ـ على علاقة شخصية حميمة مع الشيخ الخليلي ؟! فتدبَّر .

وأما كتاب الغزالي الذي أحال إليه السقاف، وادعى أنه ينفي الرؤية فيه، فهو غالط في ذلك أيضاً عليه، فقد تكلم الإمام الغزالي في هذا الكتاب[١] على الرؤية فأثبتها خلافا لما زعمه السقاف فقال[٢]:

"اعلم أن الشوق هو الداعي إلى حالة المكاشفة، والشوق هو التمني للقاء المعشوق، ولقاء المعشوق لا يحصل إلا بالمكاشفة، والمكاشفة إما أن تكون عياناً أو قلبية، وهو تجلي المعشوق بحالة يحملها قلب العاشق، لكن العيان هو أفضل، **بل بشرط جامع بين القلب والعين كحالة رسول الله ﷺ، فإنه كاشفه ليلة إسرائه بالتجلي القلبي والنظري لصحة الروايتين عن عائشة وعلي وابن**

(١)هذا على فرض التسليم بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الغزالي، وإلا ففيه ما يدل على عدم ذلك، أو على حصول التصرف فيه. والله أعلم.

(٢) راجع رسالة " سر العالمين " ص٥٠٠، من مجموعة رسائل الغزالي، طبعة دار الفكر. ومرة ثانية نحن إنما ننقل من هذه الرسالة على فرض صحة ثبوتها للغزالي، على سبيل المعارضة للسقاف، حيث ادعى أن الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ ينفي الرؤية فيها. وهو ما يخالف الواقع، فهو فيها يصرح بها بل بوقوعها أيضاً.

عباس. واعلم أن حقيقة المكاشفة هي عين النظر إلى المحبوب، ولكن يتفاوت على قدر درجات المحبين، وليس نظر المخلوق كله واحداً، فأدنى درجاتهم النظر القلبي، أما النظر البصري فهو عند قوم عَرَض غير دائم، وأعظم المنزلتين هو الجمع بين النظر والقلب. " اهـ.

فكيف يجيز السقاف لنفسه أن ينسب إلى الغزالي أنه ينفي الرؤية في هذا الكتاب، وهو يصرح بإثباتها؟!

فالسقاف غير مأمون في النقل عن العلماء الذين يتاح لنا أن نراجع كتبهم، ولم نرد أن ننقل عن الإمام الغزالي إثباته للرؤية في كتبه الأخرى، فذلك مشهور معروف. ولنا رسالة خاصة في مناقشة هذه المسألة فارجع إليها.

وما ذكرناه في هذه المسألة يكفي لهذا الكتاب، فإنا لم نؤلِّفه للردّ على السقاف، بل لبيان انحرافه عن أهل السنة ومخالفته لهم ولشيخه الذي يباهي به. وأما الردُّ عليه فله مقامٌ آخر.

المسألة السادسة: خلود العاصي في النار مثل الكافر

من المعلوم أن أهل السنة خالفوا الخوارج والمعتزلة في مسألة فاعل الكبيرة، فقال أهل السنة: فاعل الكبيرة سوى الكفر لا يزول عنه اسم الإيمان ما لم يستحلَّها. ولهذا قال الطحاويُّ: " ولا نُخرج أحداً من الإيمان بذنب ما لم يستحلَّه". اهـ، ولم يخالف في هذه المسألة أحدٌ من أهل السنة. وقالوا: مهما مكث العاصي ـ الذي مات ولم يتب ـ في النار فهو لا محالة خارج منها إلى الجنة بفضل الله تعالى؛ لأنه حقّق أصل الإيمان.

وأما المعتزلة فقد قالوا: فاعل الكبيرة لا يقال عليه: مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، وهو في الدار الآخرة خالد في النيران لا يخرج منها أبداً.

وكذلك الخوارج والإباضية، إلا أنهم حكموا عليه بالكفر أيضاً في الدنيا.

وقد سقنا إليك كلام السيد عبدالله الغماري الذي يصرِّح فيه بأن الذي يعتقد بأن فاعل الكبيرة يخلَّد في النار دار العقاب فهذا القول منه بدعة وهو مبتدعٌ.

وسنورد لك الآن كلاماً للسقاف لتعلم أنه عارض أهل السنة ووافق الخوارج والإباضية والمعتزلة في ذلك. **لكن لا بدّ من العلم بأنه قد تأثر بكتاب**

الشيخ الخليلي أيضاً في هذه المسألة، وهو كتاب " الحق الدامغ " ، مع أن ما ذكره الخليلي في هذه المسألة مملوء بالمغالطات، إلا أن السقاف لم يصل بعدُ إلى إدراك تلك الأخطاء الأصلية، ودفعته هواه ومحبته للشيخ الخليلي إلى الانحراف إلى هذا القول أيضاً:

قال الإمام الطحاوي في متنه المشهور: " وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحِّدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين... " إلخ. اهـ.

فعارضه السقاف وردّ كلامه فقال ص٥٧٨: " لا نوافق المصنف على ما يقوله من (أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في نار جهنم بل يخرجون منها) ". اهـ.

ثم قال: **" إن فكرة خروج أحد من النار بعد أن يدخلها فكرة لم تردْ في القرآن، وهي فكرة يهودية، جاءت في أحاديث ولم تأتِ في القرآن[1]! وتقول أئمة آل البيت القدماء والزيدية والمعتزلة والإباضية عن هذه الأحاديث: إنها من جملة الإسرائيليات "**. اهـ.

---

(١) تأمل كيف ينسب هذا الحكم ـ وهو خروج الموحدين من النار وإن دخلوا فيها ـ إلى اليهود، فهو يزعم أن المسلمين قلدوا فيها اليهود، وبناءً على ذلك فهو يقدح في جميع من قال بتلك الفكرة، ويلزمه نفي جميع الأحاديث التي جاءت بإثبات ذلك، لمجرد الهوى. وقد ورد فيها أحاديث عديدة في البخاري ومسلم، كما لا يخفى على سنّيٍّ.

إذن ها هو يصرح ويعلن أنه يقلِّد في هذا القول هؤلاء الذين ذكرهم من الزيدية والمعتزلة والإباضية، ولا نسلِّم أن أئمة آل البيت يقولون بذلك، ولو قالوه لكان قولهم غير صحيح، فقد روى العلماء الحفّاظ أحاديث صحيحة في البخاري ومسلم تدلّ صراحة على ذلك. وكذلك يظهر لنا أنه أراد بالمعتزلة صاحبه أمين نايف ذياب، ولكنه غاب عن السقاف أيضا أنه هذا ليس بمعتزلي بل هو قدري، على أن هذا كله لم يعد يهتم به الأخ حسن السقاف.

واعلم أن مرجع السقاف في هذه المسألة الخليلي أيضاً صاحب كتاب " الحق الدامغ" ، وقد صرح السقاف بذلك في هامش ص٥٧٨ فقال: " وقد فصل مذهبهم وقولهم من علماء الإباضية فضيلة العلاّمة مفتي عُمان الشيخ أحمد الخليلي في كتابه القيم الفذّ " الحق الدامغ"، فليرجع إليه من شاء الاطلاع والتوسع ". اهـ.

إذن ها هو السقاف الذي يدعي الاجتهاد يظهر أمامك أنه غير مجتهد فعلاً وحقيقة، فهو في بعض المسائل يقلِّد الشيعة، وفي بعضها الزيدية، وفي بعضها المعتزلة، وفي بعضها الإباضية. وهو كما رأيت في غير موضع يعيد طريقة استدلالهم أيضاً، فهو غير مجتهد لا في أصل القول ولا في طريقة الاستدلال !! هذه هي حقيقة حال حسن السقاف !

وأما الخليلي فقد بيَّنّا بعض مغالطاته في استدلاله، ونشرنا ذلك على موقعنا في الإنترنت. وأما زعمه أن هذه الفكرة من اليهود فهو مغالطة فاحشة، ومتابعة

السقاف له فيها أشد فحشاً. وقد قلد السقاف في هذا القول الشيخ جعفر السبحاني الشيعي الإثنا عشري الذي صرح بذلك في كتبه.

ولا بد من العلم بأن السقاف يردّ العديد من الأحاديث الصحيحة التي أخرجها الإمام البخاري ومسلم وتفيد هذا المعنى؛ مثل: أن الله يأمر بإخراج مَن في قلبه مثقال ذرة من خردل من إيمان[1]، ومثل حديث " شفاعتي" لأهل الكبائر من أمّتي" [2]، وغيرهما.

وبهذا يكون قد تلبَّس بكل ما جعله شيخه السيد عبدالله الغماري علامة من علامات الانحراف عن الحق؛ من تحريف آي القرآن، وردّ الأحاديث الصحيحة، والاستهانة بعلماء أهل السنة، وغير ذلك من صفات.

ثم انظر إليه كيف يتلاعب في الكلام فيقول في ص٥٨٠ من شرح الطحاوية: " وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن مرتكب الكبائر لا يخلد في النار، بل يخرج منها ولو بعد طول مكث، قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في " شرح صحيح مسلم": واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أنّ مَن مات موحِّداً دخل الجنة قطعاً على كل حال .... ". اهـ .

---

(١) انظر الهامش (٢) ص٣٤ .

(٢) رواه من حديث أنس: أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) وحسنه، وابن حبان (٦٤٦٨)، والحاكم (٢٢٨ –٢٣٠)، ومن حديث جابر: الترمذي (٢٤٣٦) وحسنه، وابن حبان (٦٤٦٧)، والحاكم (٢٣١، ٢٣٢، ٣٤٤٢).

فتأمل كيف يقول الإمام النووي إن هذا هو قول أهل السنة والجماعة، وأما السقاف فقال إنه قول بعض أهل العلم! وهل أهل السنة كلهم يقال عنهم: إنهم مجرد بعض أهل العلم !! أليس هذا تدليساً في ذكر المذاهب؟ وهو نوع من التلبيس الرافع للثقة بهذا الرجل.

وما ذكرناه في هذه المسألة يكفي، وأما الردّ على ما ذكره من أوهامه التي سماها أدلة فسوف يكون له رسالة خاصة بإذن الله تعالى.

مسألة سحر الرسول ﷺ

وُجِّه للسيد عبدالله الغماري سؤال في " فتاويه" (١/ ٥٥)، فأجاب عنه، وهاك السؤال والجواب:

سؤال: هل سحر لبيد اليهودي رسول الله ﷺ حقيقة ؟ وما الحكمة في تأثير السحر في سيد الرسل إذا ثبت أنه سحر ؟

الجواب: ثبت حديث السحر في " صحيحي" البخاري ومسلم[1]، وهو حديث صحيح لم يطعن فيه أحد، حتى أتى الشيخ محمد عبده فطعن فيه بأمر تافه لا يستحق الذكر. وقد كان تأثير السحر في النبي ﷺ من قبيل الأمراض التي تعرض لذاته الشريفة، ولم يتأثر عقله بشيء؛ لأن الله عصم عقله من جميع الآفات، وغاية تأثير السحر فيه أنه كان إذا أراد أن يأتي أهله لم يجد النشاط الذي كان يعهده من نفسه، حتى أنزل الله عليه سورتي المعوِّذتين فانفكَّ الرَّبط وذهب تأثير السحر، كما جاء مبيناً في طرق الحديث. والشيخ محمد عبده ظن أن السحر أثَّر على عقله فنفاه لذلك، فهو مخطئ فيما ظنَّ ". اهـ .

(١) من حديث عائشة: البخاري (٣١٧٥، ٣٢٦٨، ٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٦٠٦٣، ٦٣٩١)، مسلم (٢١٨٩).

هذا كلام الغماري في فتواه، وقد عارضه السقاف، ووقع في الغلط الذي حذر منه شيخه الغماري، فقال في " صحيح شرح الطحاوية" ص٤٠٨: " ويدخل في موضوع عصمة الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ عصمتهم من تأثير السحر فيهم أو عليهم". ثم قال: " ثم كيف يجوز أن يتخيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه فعل الشيء ولم يفعله أو بالعكس من تأثير السحر عليه، كما جاء ذلك في الحديث المعارض، وربما يتخيل على ذلك أنه بلَّغ شيئاً وهو لم يبلِّغه؟!!

وما ذهب إليه بعضهم من قول: إن ذلك متعلق بالأمور الدنيوية وليس فيما يخصّ الدين والتبليغ؛ قول لا دليل عليه، وهو تعليل باطل عندنا، وقد اطّلعنا على ما كتبوا، وفساده لا يساوي ذكره". اهـ .

ثم قال في ص٤٠٩: " ومن ذلك كله نقول بأن الحديث شاذّ مردود". اهـ.

فهو قد تسرَّع كعادته، ولم يعلم ما يقول فغلط في فهم الحديث، وما ذكره معتمداً عليه في الحكم على الحديث ضعيف جداً.

ونقول نحن للسقاف كما قال الغماري لمحمد عبده: أنت مخطئ فيما توهّمته!!

والحديث الذي ردّه السقاف رواه الشيخان، وهو لا يبالي بردّه من أجل هذا التوهم الفاسد.

وزيادة في البيان والفائدة نورد لك بعض ما قاله العلماء في هذا الحديث لتعلم أين هو السقاف من طريقة أهل الحق:

قال الإمام النووي في " شرحه" على " صحيح" مسلم: باب السحر: " قال الإمام المازري رحمه الله: مذهب أهل السنة وجمهور علماء الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقيقة غيره من الأشياء الثابتة خلافاً لمن أنكر ذلك ونفى حقيقته وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة لا حقائق لها، وقد ذكره الله تعالى في كتابه، وذكر أنه مما يُتعلَّم، وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يُكفر به، وأنه يفرّق بين المرء وزوجه، وهذا كله لا يمكن فيما لا حقيقة له.

وهذا الحديث[1] أيضاً مصرِّح بإثباته، وأنه أشياء دُفنت وأخرجتْ، وهذا كله يُبطل ما قالوه.

فإحالة كونه من الحقائق محال، ولا يستنكر في العقل أن الله - سبحانه وتعالى - يخرق العادة عند النطق بكلام ملفق أو تركيب أجسام أو المزج بين قُوى على ترتيب لا يعرفه إلا الساحر، وإذا شاهد الإنسان بعض الأجسام منها قاتلة - كالسموم - ومنها مُسقمة - كالأدوية الحادّة - ومنها مضرة - كالأدوية المضادة للمرض - لم يستبعد عقله أن ينفرد الساحر بعلم قوة قتالة أو كلام مهلك أو مؤدٍّ إلى التفرقة.

---

(١) أي: حديث مسلم (٢١٨٩).

قال: **وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب آخر، فزعم أنه يحطّ منصب النبوة ويشكك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع.**

وهذا الذي ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل؛ لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ، والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل، فأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يُبعث بسببها ولا كان مفضّلاً من أجلها، وهو مما يعرض للبشر ـ فغير بعيد أن يُخيّل إليه من أمور الدنيا ما لا حقيقة له، وقد قيل: إنه إنما كان يتخيَّل إليه أنه وطئ زوجاته وليس بواطئ، وقد يتخيل الإنسان مثل هذا في المنام، فلا يبعد تخيّله في اليقظة ولا حقيقة له، وقيل: إنه يخيَّل إليه أنه فعله وما فعله، ولكن لا يعتقد صحة ما يتخيَّله، فتكون اعتقاداته على السَّداد.

قال القاضي عياض: وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر إنما تسلَّط على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده، ويكون معنى قوله في الحديث: " حتى يظن أنه يأتي أهله ولا يأتيهن" ويروى: " يخيَّل إليه" أي: يَظهر له من نشاطه ومتقدّم عادته القدرة عليهن، فإذا دنا منهن أخذته أخذة السحر فلم يأتهن ولم يتمكن من ذلك، كما يعتري المسحور، وكل ما جاء في الروايات من أنه يخيَّل إليه فعل شيء لم يفعله ونحوه فمحمول على

التخيُّل بالبصر لا لخلل تطرَّق إلى العقل، وليس في ذلك ما يدخل لبساً على الرسالة ولا طعناً لأهل الضلالة. والله أعلم". اهـ.

وهذا الكلام كافٍ لتفهم حال السقاف، ويبقى أن يبين لنا موقفه من شيخه السيد عبدالله الغماري، ومن هؤلاء الأعلام.

خاتمة

هذه المسائل التي أوردنا ها هنا تدلِّل لك ــ أيها القارئ الفطن ــ على الحال الغريبة العجيبة التي وصل إليها السقاف، عن طريق الاستخفاف بالعلم والعلماء، والهجوم على المسائل العظيمة بلا دراية كافية، وادعائه التمكن من الترجيح والخلاف الموافقة مع ما هو عليه!

وإنما أردنا بسرد ما رأيته لفت الأنظار إلى خطورة ما يقوم به السقاف من تجاهل واستهانة بالعلماء[1].

ولم يكن اهتمامنا بالغماري مع فضله إلا لأن السقاف يدَّعي أنه تخرَّج به[2]، ويشهد له بأنه شيخه وسيِّده، وأنه العلاَّمة الأصولي المحدِّث... إلخ.

---

(١) وسوف ننشر ردوداً تفصيلية على ما ادعاه السقاف في "شرحه" ـ بل جرحه ــ على العقيدة الطحاوية، و"مسألة الرؤية "، وننبه إلى العديد من الأغاليط التي نشرها في موقعه على الإنترنت وغير ذلك، حتى تقوم عليه الحجة، ويلتفت إلى خطورته الناس، فيحذروا من الوقوع فيما وقع فيه، ولعل ذلك يكون سبباً في مراجعته لأمره!!

(٢) وإلا فإن المسائل التي ذكرناها في هذه الرسالة، يخالف فيها السقاف أهلَ السنة أيضاً، ولا تقتصر مخالفته على الغماري فقط.

فها هو (الشيخ الغماري العلامة الأصولي المحدث إمام العصر) يحكم على السقاف بما تراه.

فما هو جواب السقاف ؟!

أنا أعلم أن السقاف سوف لن يدفعه ما ذكرناه إلى مراجعة النظر؛ لأن ما دفعه إلى ما قاله ليس مجرَّد النظر، ولا الفكر الحرّ كما يوهم بذلك المغفلين أو المنتفعين، ولكنه سوف يبادر بمحاولة الخلاص من أحكام الغماري ومخالفاته له بشتى السبل:

فإمّا أن يحكم على الغماري بأنه جاهل بأصول العلم ومغالط في هذه المسائل ومشبِّه ومجسِّم وجبريٌّ.. إلى آخر الأوصاف التي هو بارعٌ فيها مما يصف به الأشاعرة[1].

---

(١) ولا يستطيع السقاف أن يتهم الغماري بأنه يبغض الإمام عليّاً ﷺ، أو بأنه لا يحب آل البيت، فهو منهم، ولا يملك السقاف نفي ذلك. وإذا ثبت ذلك فقد ثبت أن ما يدعيه السقاف من عقائد مخالفة لأهل السنة لا يقول به كل من انتسب إلى آل البيت كما يزعم، ويثبت بطلان ادعائه بأن ما يودعه في كتبه إنما هو فكر آل البيت أو مذهبهم، وهذا غير صحيح كما يظهر للمبتدئين من أهل العلم. **ومع ذلك فإننا نرى أن من المفيد أن تكتب رسالة خاصة في بيان عقائد ومذاهب آل البيت، وأنهم غير مجمعين على ما يقوله السقاف، بل أغلبهم يخالفه فيما يزعم ويتبع أهل السنة في مذاهبهم، خلافاً له.**

أو لا يقوم بذلك، فيبقي الحكم بالعلم والإمامة للشيخ الغماري ولا يتهمه بما اتهم به مَن يقول بقوله.

وعلى الحالين يقع في إشكالية:

فعلى الاحتمال الأول يكون قد قدح في شيخه وبالتالي يقدح في نفسه؛ لأنه يعترف أنه إنما تخرج بالشيخ الغماري، فإن حكم عليه بالبدعة والجهل، فماذا يكون حال السقاف إذن!

وعلى الثاني يكون متملِّقاً غيرَ مُلْتَزِمٍ بقواعد العلم الصحيحة، وهذا قادح في عدالته، وفي زعمه أنه يتبع الحق أينما كان!

وقد يلجأ السقاف إلى الزعم بأنه مجتهد وقد خالف شيخه، وليس في هذا محظور، فنقول له: أما إنك مجتهد فبينك وبين مقام الاجتهاد ما لا تتصوره! لكن هذه الدعوى عقدة على قلبك عَقَدَها إما شيعيٌّ أو إباضيٌّ أو بعض من حولك من المغرورين العارين عن العلم والمعرفة.

وعلى كل حال، فلو سلمنا لك تنزُّلاً أنك مجتهد، فنقول لك: إنك خالفت باجتهادك شيخك في هذه المسائل الأصول، وأنت قد حكمت على من يخالفك فيها أنه جبري ومجسِّم وجاهل لا يدري ما يقول... إلى آخر اتهاماتك المعهودة، فهل هذا هو حكمك على شيخك الغماري ؟

وإن لم تحكم عليه بهذا، فهل هو مصيب أو مخطئ؟

يستحيل أن تقول: إنه مصيب وأنت تزعم أنك المصيب، والحال أنك تناقضه وهو يناقضك، فلا بدَّ أن تحكم عليه إذن بالخطأ في مسائل العقائد والتوحيد.

فنسألك عندها:

هذا الخطأ الذي وقع فيه الغماري هل هو في أصول الدين أو فروعه؟

وهل هذه المسائل التي خالفك فيها هي من أصول العقائد أو من فروع العقائد؟

لا يجوز أن تكون هذه المسائل عندك فروعاً، وإلا لما جاز لك أن تتهم من يخالفك فيها بالجبر والتشبيه والتجسيم وغير ذلك، وإلا كنت خاطئاً لا مخطئاً فقط.

فهي من أصول العقائد عندك؟

فيلزمك أن تكفِّر شيخك على مذهبك أو تبدعه؟ فاختر لنفسك....

وإن لم تعترف بأنها من أصول علم التوحيد، فهي من فروعه لا محالة ! ومع ما في هذا من مناقضة لكل ما تفوَّهت به، إلا أنه يلزمك تبديع شيخك الغماري !! لأن المخالف في فروع العقائد لا بد أن يكون مبتدعاً عندك على أقل تقدير، خاصة إذا كانت المخالفات في نحو هذه المسائل: خلق الأفعال والجبر

والتوحيد والتشبيه.... إلخ، والحقيقة أن السقاف يكفر المشبهة بلا توقف، وهو قد اتهم أهل السنة والأشاعرة بالتشبيه، فهو يكفرهم إذن، وإلا كان متناقضا لا يتبع إلا هواه.

فها أنت ترى أنك في جميع الأحوال: إما أن تعترف بخطئك فيما قلتَه، وهذا الاحتمال يبدو بعيدا عنك! وإن كنا ندعو الله تعالى لك بالاهتداء، لأنك -كما يبدو مما تقوم به- لن تزال مصرّاً على ما تقول به.

أو تقوم بتجهيل شيخك، ووصفه بالجهل، وعدم التمكن في علوم الحديث والعقيدة والأصول وغير ذلك، وبغلطه في هذه المسائل. ولن يضير السيد الغماري أن تحكم عليه بهذا الحكم، فمكانته مستقرة بحسب ما أنتجه، لا بحسب ما تراه أنت وتقترحه.

وهكذا تحكم على نفسك بأنك تخرَّجت على يد شيخ تصفه أنت بالجهل والابتداع، أو ربما يكون كافراً عندك!! لا ندري.....

فاختر لنفسك.

وسوف نبيِّن للقرّاء الكرام ــ إن شاء الله، في مقامات لاحقة، مدى التهافت والانحراف عن قواعد العلوم الذي وقع فيه السقاف في كتبه الأخيرة التي صَرَّح فيها بمعارضته للأشاعرة والماتريدية أهلِ السنّة والجماعة ليتوصل إلى

القول بهذه الآراء التي وصفها شيخه الغماري ـ رحمه الله ـ بأنها بدعة وضلال، بل وصف بعضها بأنها بدعة البدع.

وليس لنا إلى غير الله حاجة ولا مذهب

٢٠٠٦/٣/٢٥

الساعة الثانية عشرة ليلاً

فهرس المحتويات